الشواهد الحديثية النحويّة في كتب التصويب اللغوي

سعيد محمد عبد الرب العَوَادي*

تاريخ تسلُّم البحث : 2022/9/1م تاريخ قبول النشر : 2022/11/4م

ملخَّص

جمع البحثُ طائفةً من الشواهد الحديثيَّة النحوية في كتب التصويب اللغوي المتقدِّمة، وانتهى إلى أنَّ تلك المصنَّفات قد اعتمدت على الشاهدِ الحديثي في توجيه بعض المسائل النحوية التي حكم عليها الجمهور بالقلَّة أو الشذوذ، على النحو الذي نجده في مسائل: أنْ في خبر كاد، و دخول (لعلَّ) على الماضي، وتعدية الفعل (بنى) بالباء، وبقاء ميم (فم) عند الإضافة، وجواز (هو ذا) غير مسبوقٍ بـ (ها)، والحكاية، بل انفرد الشاهدُ الحديثيُّ في عضدِ بعض المسائل التي لا نكاد نجد لها شاهدًا في غير الحديث، على نحو ما ورد في مسائل: (قطُّ) في الكلام المثبت، وإضافة المحلَّى بأل إلى المجرَّد منها، وتذكير (ضِلَع).

وقد بلغ عددُ الشواهد الحديثيَّة النحويَّة المستشهدِ بها في كتب التصويب اللغوي المجموعة في هذا البحث خمسةً وعشرين شاهدًا، يُزادُ عليها ثمانيةٌ وعشرون شاهدًا من الأحاديث والآثار التي وقف عليها البحث من مصادر الحديث وشروحه وغريبه؛ تسند الأحاديثَ المستشهَدَ بها، وتُقَوِّي الاستدلالَ بها.

توطئة:

وجَّه اللغويون عِنايَتَهُم إلى ما شابَ لغةَ الخواصِّ والعوامِّ من أخطاءٍ وقعت في كلامهم، ومصنَّفاتهم، فظهرت فيها استعمالاتٌ لغويَّةٌ عُدَّت عند هؤلاءِ المصوِّبين في الأخطاءِ التي ينبغي تجنُّبُها، وعدمُ الوقوعِ فيها.

ومن أجال النظرَ في كتب التصويب اللغوي عامَّةً وجدَ أنَّ سهام النقدِ لم تكُن مصوَّبةً إلى لغة العوامِّ حسب، بل تخطَّتها إلى لغة الخواصِّ؛ إذ رأى أولئك اللغويون في كلام العوامِّ والخواصِّ ما يخرجُ به عن جادة الصواب حينًا، وعن الأكثر المشهور حينًا آخر، ثمَّ رأوا أنَّ تلك الهَنَات اللغوية قد صَدَرت عمَّن يُتَوسَّمُ فيهم العلمُ والفضل من القضاةِ والعلماء والكتَّاب والأمراء، وذوي الشأن[1]؛ ذلك أنَّ: ((كثيرًا مِمَّن تسنَّموا أسنمة الرتب، وتوسَّموا بسمةِ الأدبِ قد ضاهوا العامَّةَ في بعض ما يفرِطُ في كلامهم))[2].

ولم يعبأ هؤلاء العلماءُ بالقليل ولا بالشاذِّ، ولا بما جاء على لغةٍ مهجورةٍ؛ إذ المقياسُ عندهم أنَّ ما سوى الفصيح لحن، قال الجواليقي: ((واعتمدتُ الفصيحَ من اللغات دون غيره، فإن ورد شيءٌ مما منعته في بعضِ النوادر فمُطَّرحٌ؛ لقلَّتِهِ، ورداءتِه))[3]، وقال ابن الجوزي: ((وإن وُجِدَ لشيءٍ مِمَّا نَهيتُ عنهُ وجهٌ فهو بعيدٌ، أو كان لُغةً فهي مهجورة)) [4].

بَيْدَ أنَّ هؤلاءِ العلماء المصوِّبين لم يكونوا على سَننٍ واحدٍ في الحكم على القول المخالف؛ إذ وجدنا منهم مَن ينافحُ عن بعض الأساليب التي ترِدُ على غير ما تقرِّره القاعدة اللغوية في قياسها المطَّرِد، أو ما لم يرِدْ على الأفصح، ويلتمِسُ لها شواهد، أو تخريجات، تُخرِجها من حيِّزِ الشذوذ أو الضرورة إلى مجال السَّعَةِ والاختيار، على النحو الذي سيردُ معنا مفصَّلًا في مسائل هذا البحثِ إن شاء الله، وهؤلاء يصدرون عن مقولاتٍ عامَّة تتردَّدُ في أثناءِ مدارستهم للمسائل، من نحو قول ابن هشامٍ اللخمي: ((ومَن اتَّسَعَ في كلامِ العَربِ ولغاتِها لم يَكَد يُلحِّنُ أحدًا)) [5]، وقول الشهاب الخفاجي: ((إنَّا لو اقتصرنا في الألفاظِ على ما استعملته العربُ العاربة والمستعربة حجَّرْنا الواسِعَ، وعَسُرَ التكلُّمُ بالعربية على مَن بعدَهم)) [6]، وقد أوردَ

* أستاذ اللغويات المشارك بقسم اللغة العربية – كلية التربية عتق– جامعة شبوة.

ابنُ هشامٍ اللخميُّ مقولاتٍ لعلماء اللغة الأوائل تُبيّنُ موقفَهم من قضيَّة التشدُّد في النكير على مَن جاء في كلامه ما يخالف المطَّرِد المألوف من نحو قول الخليل: ((لغةُ العربِ أكثرُ من أن يَلحنَ متكلّمٌ)) [7]، وقول الأخفش الكبير: ((أنحَى الناسِ مَن لم يُلحِّنْ أحدًا))[8]، وما رواه الفراء عن الكسائي: ((على ما سمعتُ من كلام العربِ ليس أحدٌ يلحَنُ إلا القليل)) [9]، لذا ضمَّن ابنُ هشامٍ اللخمي كتابَه (المدخل إلى تقويم اللسان) – في كثير من مسائله– ردودًا على الزبيدي في كتابه (لحن العوامّ)؛ إذ رآه يعتسفُ على العوامّ في بعض ألفاظهم، فيشُطُّ في الحكمِ ويَعنَتُ[10]، بل ذهبت طائفةٌ من اللغويين إلى تصنيف مؤلفاتٍ خاصَّة بتصويب ما وردَ في كلام العوامّ مِمَّا عُدَّ خطأً أو شاذًّا عند الجمهور وله ما يؤيّدُه في كلام العرب؛ من نحو كتاب: (بحر العوَّام في ما أصاب فيه العَوام) لابن الحنبلي.

وقد لفتَ نظرَ الباحثِ أنَّ كثيرًا من المسائل النحوية المدروسة في تلك المؤلفات، مِمَّا كانت موضعَ خلاف وجدل بين العلماء في قبولها أو ردِّها، – كان الاستدلال لها معتمدًا على الحديث الشريف عند المُخَطّئينَ والمجوّزين على حدٍّ سواء، فهؤلاء جميعًا يتخذون الحديثَ الشريف أصلًا يرجع إليه في أثناء مدارستهم لكثيرٍ من المسائل النحوية تخطئةً أوتجويزًا؛ إذ عمد هؤلاء العلماء مِمَّن عُنيَ البحثُ بدراسة مؤلفاتهم إلى توثيق أحكامهم بالاستدلال بالشاهد الحديثيّ في إثبات الأحكام، وقد أشار بعضهم إلى اختياره اللغة العالية في استعمال جاء على لغةٍ من اللغات، مُعلِّلًا هذا الاختيار بأنَّه ((أفصحُ اللغات؛ لأنَّهُ لغةُ النبيّ ﷺ))[11].

لذا عمد البحثُ إلى جمع جملة من الشواهد الحديثيَّة النحويَّة في كتب التصويب اللغوي المتقدِّمة، وتخريجها، ثم دراسة المسائل النحويَّة التي جاءت على تلك الشواهد، في ضوء المؤلفات اللغويَّة العامَّة، وما تيسَّر جمعه من شواهد حديثيَّة ولغويَّة مساندة، ثم فهرسة الأحاديث المستدلّ بها في البحث، وبيان حكمها من حيث التخريج أو الاستعمال.

وتكمن أهمية هذا البحث – في نظر الباحثِ– في تنوُّع المسائل التي جاءت عليها الشواهد الحديثيَّة، ونُدْرَةِ بعض الاستعمالات المستدلّ لها بالحديثِ الشريف، وانفرادِ بعضِها بشواهدَ حديثيَّةٍ فقط، ولعلَّ في هذه الدراسة ما يُوجِّهُ النظرَ إلى طائفةٍ من الشواهد الصحيحة الفصيحة التي تُغني الدرسَ اللغويَّ، وتوسِّعُ دائرة الاستشهاد بها، وتمنحُ الدارسَ شواهد جديدة لاستعمالات كان محكومًا عليها بالندرة أو الشذوذ أو عدم الجواز.

والحديث في الاصطلاح هو: ((ما أضيفَ إلى النبيّ ﷺ من قولٍ، أو فِعلٍ، أو تقريرٍ، أوصفةٍ خَلقيَّةٍ أو خُلُقيَّةٍ)) [12]، ويطلقُ كذلك على: ((قول الصحابيّ، وفعله، وتقريره، وعلى قول التابعيّ وفعله وتقريره))[13]، لذا يشمل مدلول الحديث في البحث أحاديث النبيّﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين، على ما هو مألوفٌ عند النحويين[14].

وقد تنوَّعت الدراسات التي سبقت هذا البحث ممَّا تيسَّر للباحث الوقوفُ عليها بين كتبٍ مؤلَّفةٍ وأبحاث منشورة في مجالي الشواهد الحديثية والتصويب اللغوي، فمنها ما رصدَ أثرَ الحديث الشريف في الدرس اللغوي والنحوي، من نحو كتاب (الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية) لمحمد ضاري حمادي، ومنها ما بيَّن جهود العلماء في محاربة الانحراف اللغوي، وتتبُّع آثارهم، على النحو الذي نلقاه في البحث الموسوم بـ (جهود العلماء في التصحيح اللغوي) لعباس حميد سلطان (مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، 2018–2019م، الجامعة العراقية)، ومنها ما درس الأصول المعتمدة في التصويب، واختلاف المناهج فيها، على النحو الذي نلقاه في كتابي (مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري)؛ لأحمد محمد قدُّور،

و(قضيَّة التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمحدثين)؛ للعربي دين، ومنها ما درس لحن العامَّة على وفق قوانين التطور اللغوي من ذلك كتابا (لحن العامَّة والتطور اللغوي) لرمضان عبد التواب، و(لحن العامَّة في ضوء الدراسات الحديثة) لعبد العزيز مطر.

ولم يقف الباحث على كتاب أو بحثٍ مستقلٍّ دَرسَ الشواهد الحديثيَّة النحويَّة خاصَّة في كتب التصويب اللغوي على النحو الذي عليه هذا البحث، يزاد عليه ما أضافه الباحث من شواهد حديثيَّة وقرآنية وشعريَّة تعضدُ استعمالَ بعض المسائل التي حُكِمَ عليها بالقلَّة أو الندور، وتكثِّر شواهدها.

وقد وُزِّعتِ الشواهدُ الحديثيةُ في هذا البحث على المسائل النحويَّة الآتية: نواسخ الجملة الأسميَّة، وفيه: (أن) في خبر (كاد)، خبر (لعلَّ) جملة ماضويَّة ، الجملة الفعلية وفيها: حذف نون الرفع تخفيفًا ، تعدية الفعل (بنى) بالباء ، إلحاق ضمائر الرفع بالفعل المسند إلى الظاهر، الإضافة وفيها: مجيء المصدر (قرابة) مجرَّدًا من (ذو) ، إضافة المحلَّى بـ(أل) إلى المجرَّد منها، إضافة (آل) إلى الظاهر، بقاء ميم (فم) عند الإضافة، مسائل متفرِّقة وفيها: الإشباع في الضمائر، التذكير والتأنيث، جواز هو ذا، حذف همزة الاستفهام، حذف ياء ثماني، الحكاية، (قطُّ) في الكلام غير المنفيّ، مجيء (اللَّهُمَّ)، لتقوية الجواب.

المسائل النحويَّة المستدلُّ لها بالشواهد الحديثيَّة

1- نواسخ الجملة الاسمية

1/1 **(أن) في خبر (كاد):**

[1] (كادَ الفقرُ أن يكونَ كُفرًا، وكادَ الحسدُ أن يَغلِبَ القَدرَ)[15]

استدلَّ بالحديث المذكور في صدر المسألة ابنُ بَرّيّ على جواز دخول(أن) في خبر (كاد)، وقال بعد أن أورد الشاهد الحديثي رادًّا على الحريريّ : ((وهو لعمري مسبوقٌ إلى هذه المقالة؛ كان الأصمعيُّ يقول: لا يقول عربيٌّ: كاد أن، ولكن لاحجَّةَ لأبي محمَّدٍ [يريد الحريريَّ] في اتِّباع الأصمعي، وغيره في هذا))[16].

وتحرير القول في هذه المسألة أنَّ جمهور النحويين لا يجيز دخول (أن) في خبر (كاد) في السَّعة والاختيار[17]، وحجُّتهم في ما ذهبوا إليه أمران:

الأوَّل : أنَّ هذا الأمر لم يرِد في القرآن الكريم، ولا في كلام فصيح.

الآخر: أنَّ (كاد) تُفيد تقريب حصول الخبر في الحال، فإنِ اقترن خبرُها بـ (أن) بَعُدَ هذا المعنى؛ لدلالة (أن) على الاستقبال، وما ورد من شواهد عليه في الشعر من نحو قول رؤبة :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا[18]

فضرورة لا يُقاسُ عليها[19].

وخالفهم ابنُ مالك، والرضي، و ذهبا إلى جواز اقتران (أن) بخبر (كاد) في السَّعَة والاختيار، إن كان مجيء خبرها مُجرَّدًا من (أن) هو الأعرف والأغلب[20]، واحتجَّ ابنُ مالك لتجويزه هذا الاستعمال بأمرين[21]:

أوَّلُهما: جواز استعماله في القياس ولو لم يَرِد به سماع؛ لأنَّ السبب المانع من اقتران خبر(كاد) بـ (أن) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ (طفِقَ) و (جعل)، فإنَّ (أن) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا، وما لايدلُّ على الشروع كـ (عسى)، و(أوشك)، و (كرَبَ)، و (كاد) فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ (أن) مؤكِّدٌ لمقتضاه.

والآخر: ورود شواهد لهذا الاستعمال في الفصيح من كلام العرب كالشاهد الحديثي الذي مرَّ بنا في صدر المسألة ، وقول الشاعر:

أبيتُم قُبُول السَّلمِ مِنَّا فكِدتُمُ

لَدَى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السُّيوفَ عن السَّلِ[22]

وفي الحقِّ أنَّ هناكَ شواهد فصيحة جاءت على هذا الاستعمال في غير الشعر تزاد على ما ذكره ابنُ مالك، منها:

- [2] قوله ﷺ في حديث الرؤيا: (**... فإذا اقتَرَبَ ارتفعوا حتَّى كَادُوا أن يَخرُجُوا...**)[23]

- [3] قوله ﷺ: (... **حتَّى إنَّ بَعضَهُم لَيَكَادُ أن يَنقَلِبَ**)[24]

- [4] قوله ﷺ عن شعر أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلتِ: (**كَادَ أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلتِ أنْ يُسْلِمَ**)[25]

وهي شواهد ناهضة بالدليل على جواز هذا الاستعمال.

2/1 خبر (لعل) جملة ماضوية

[5] (**لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ فقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئتُمْ فَقَدْ غَفَرتُ لَكُمْ**)[26]

استدلَّ بالحديث الشريف الشهاب الخفاجي على جواز دخول لعلَّ على الجملة الماضوية خبرًا لها، معترضًا على الحريريّ الذي صرَّح بعدمِ جواز هذا الاستعمال لوجود المناقضة؛ ((لأنَّ معنى (لعلَّ) التَّوقُّع لِمرجوّ ، أو لِمَخُوفٍ، والتَّوقُّعُ إنَّما يكون لِما يَتجَدَّدُ ويَتَولَّدُ، لا لِما انقضى وتَصرَّمَ))[27]، ومِمَّا سوَّغ به الشهابُ صِحَّة هذا الاستعمال –زيادةً على الشاهد الحديثي– تعليله المعنوي؛ إذ قالَ: ((إنَّ التوقُّعَ – وهو ترقُّبُ الوقوعِ– إنَّما يكونُ لما يُستقْبلُ ويُنتَظَرُ، وهذا فاسدٌ، ... فإنَّ (لعلَّ) وإن كان معناها ما ذُكِر لكنَّ المُترقَّبَ لِما كان وقوعه غير محقَّق، بل مشكوك فيه ومظنون، وهذا مِمَّا يَلزمُها فتجوز بها عن لازمها وهو الشكُّ والظنُّ، وذلك يكون في الماضي والمستقبل على حدٍّ سواء))[28].

هذا وقد فصَّل الباحثُ القولَ في هذه المسألةِ، وذِكْرِ شواهدها، وبيانِ الرأي الراجحِ له فيها بما يغني عن إعادةِ القول فيها هنا في بحث (تعقُّباتِ الشهاب الخفاجي على الحريري في شرح درَّةِ الغوَّاص)[29].

2- الجملة الفعلية

1/2 **إلحاق ضمائر الرفع بالفعل المسند إلى الظاهر**

[6] (**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ**)[30]

استدلَّ بالحديث الشريف الشهاب الخفاجي في أثناء ردِّه على الحريري الذي ضعَّف لغة من ألحق ضمائر التثنية والجمعِ، ونون النسوة بالفعل المسندِ إلى الظاهر؛ إذ ((لم ينطق بها القرآن، ولا أخبار الرسول عليه السلام، ولاأُنقِلَ عن الفصحاء))[31]، قال الشهاب بعد نقل كلام الحريري: ((ليس الأمرُ كما ذكره، فإنَّ هذا لغةُ قومٍ من العربِ يجعلونَ الألف والواو حرفي علامة للتثنية والجمع، والاسمَ الظاهرَ فاعلًا، وتُعرفُ بين النحاةِ بلغةِ (أكلوني البراغيث)؛ لأنَّه مثالها الذي اشتهرت به، وهي لغة طيئٍ كما قاله الزمخشري[32]، وقد وقع منها في الآيات، والأحاديث، وكلام الفصحاء ما لا يُحصى... فقول المصنِّف: لم ينطق به القرآن ولا الأخبار النبوية، خلاف الواقع، والتأويل الجاري هناك يجري في كلام الناسِ أيضًا))[33]، وقد أراد بالتأويل هناك ما وُجِّه به هذا الاستعمال في نحو قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيْرٌ مِنْهُمْ**﴾[المائدة: 71]، وقوله تعالى: ﴿**وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا**﴾ [الأنبياء:3]؛ إذ وُجِّه (كثيرٌ)، و (الذين ظلموا) في الآيتين الكريمتين على أنَّهما فاعل، والواو في الفعلين (عَموا، وصَمُّوا) علامة جمع [34]، أو أنها بدلٌ من الواو في الفعلين[35]، أو أنَّها خبر لمبتدأ محذوف[36]، أو انَّها مبتدأٌ وما قبلها خبر[37]، ولعلَّ التوجيه الأول هو الوجه الأجدر بالقبول في نظر الباحث؛ لأنه يبقي هذا الاستعمال في دائرة التصنيف الجملي الفعلي، فالجمل في كلِّ الأمثلة جملٌ فعلية مبدوءةٌ بأفعال.

وقد أمكن لبعض الباحثين في اللغات الساميَّة إرجاع هذا الاستعمال إلى مظهرٍ من مظاهر الاشتراك بين تلك اللغات في بعض الاستعمالات، فوجد أنَّ العِبريَّة، والآرامية، والحبشية تُلحِقُ بالفعل علامةَ التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والمجموع كما تلحقه تاء التأنيث عند الإسناد إلى الفاعل المؤنث[38] مِمَّا يعزِّزُ أصالةَ هذا الاستعمال، ويوثِّق جريانه في لغات شقيقة للعربية، تشترك معها في صفات مُتعدِّدة .

هذا وقد فصَّل الباحثُ القولَ في هذه المسألة، وفي شواهدها في أطروحته للدكتوراه[39]، بما يغني عن إعادته في هذا البحث.

2/2 **تعدية الفعل (بنَى) بالباء**

[7] **(بَنَى بها)**[40]

[8] **(بَنَى بي)**[41]

استدلَّ بالحديثين ابنُ جَمَاعةَ على جواز تعدية الفعلِ (بَنى الذي بمعنى أعرَسَ) بحرف الجرِّ (الباء)[42]، بعد أن أورد إنكار ابنِ السِّكِّيت لهذا الاستعمال، وعدَّه إيَّاه من قول العامَّة؛ إذِ الفصيحُ أن يُقال: بنى على أهله[43].

وقول ابنِ السكِّيت هو قولُ جَمعٍ من اللغويين كابن قتيبة، وأبي عمرو الزاهد، والأزهري، والجوهري[44]. على أنَّ من اللغويين من أجاز استعمال (بنى بها)، يقول ابنُ جنِّي: ((ومن هذا قولُهم: قد بَنى فُلانٌ بأهلِهِ... [و] قيل لكل داخل بأهله: هو بانٍ بأهله، وقد بنى بأهله وابتنى بالمرأة))[45]، وقال الزمخشريُّ: ((ومن المجاز: بنى على أهله: دخلَ علَيهَا... وقالوا: بنى بأهله، كقولهم: أعرس بها، واستبنى فلان وابتنى إذا أعرس))[46]، ونقل الفيومي عن ابن دريد: ((بَنَى عَلَيْهَا، وَبَنَى بِهَا وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ))[47] ، قال ابنُ الأثير: ((قَالَ الجَوْهَرِيُّ: وَلَا يُقَالُ بنَى بأهْله. وَهَذَا القَوْلُ فِيهِ نَظَر، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ مَوْضعٍ مِنَ الحَدِيثِ وَغَيْرِ الحدِيثِ))[48].

وفي العربية شواهدُ ظاهرةٌ على جواز هذا الاستعمال، فممَّا جاء منه في الحديث:

- [9] قول النبيِّ ﷺ: **((غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لاَ يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمْ يَبْنِ بِهَا))** [49]

- [10] قول أَنَسٍ رضي الله عنه: **((دَعَوْتُ المسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ بَنَى بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ))**[50].

ومِمَّا جاء منه في الشعر قول جرَّان العود:

بَنَيتُ بِها قَبلَ المِحَاقِ بِليلَةٍ

فكَانَ مِحَاقًا كُلُّهُ ذَلكَ الشَّهْرُ [51]

وهي شواهد تشي بسلامة هذا الاستعمال.

3/2 **حذف نون الرفع تخفيفًا**

[11](لا تَدخُلوا الجَنَّةَ حتى تُؤمِنوا، ولا تُؤمنُوا حتَّى تَحابُّوا)[52]

استدلَّ ابنُ الحنبليِّ بالحديث المذكور في صدر المسألة على ما أصاب فيه العوام في قولهم (يفعلوا، ويقوموا، ويقعدوا) إذ حُذِفَ فيه نونُ الرفعِ من المضارع، من غير ناصِبٍ ولا جازم؛ قال: ((وهو عند ابن مالكٍ جائزٌ في الكلامِ الفصيحِ من غيرِ ضرورة، ومِن ذلك في النثرِ قراءة أبي عمرو في روايةٍ عنه[53]: ﴿**قالُوا سَاحِرانِ تَظَّاهَرَا عَلَيْنَا**﴾ [القصص: 48]))[54].

والنحويون يعدُّون هذا الحذف في ضرورات الشعر، قال ابن جنِّي : ((وسألت أبا عليٍّ – رحمه الله– عن قوله:

أبيتُ أسْري و تَبِيتي تَدلُكِيْ

وَجْهَكِ بِالعَنبرِ والمِسْكِ الذَّكِيْ[55]

فخُضنا فيه، واستقرَّ الأمر فيه على أنَّه حذَفَ النون من (تبيتين)، كما حذف الحركة للضرورة في قوله:

فاليَومَ أَشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ[56]))[57]

هذا وقد تعرَّض الباحث لهذه المسألةِ، وبيان الأقوال فيها، وتعليلها تعليلا صوتيا، وذكرِ شواهدها في أطروحته للدكتوراه (الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس)[58]، ونذكر من شواهدها مِمَّا وقف عليه الباحث في الأطروحة:

- [12] قوله ﷺ: **(والذي نَفْسي بيَدِه لَتَضربُوه إذا صَدَقَكُم ، وتَتْرُكوه إذا كَذَبَكُم)**[59]

- [13] قول ابن عمر رضي الله عنهما: **(فَكَانَ الرَّجُلُ يُفتَنُ في دِينِه، إمَّا يقتُلُوه، وإمَّا يُوثِقُوهُ)**[60].

3- **الإضافة**

1/3 **إضافة (آل) إلى الاسم الظاهر**

[14] (اللَّهُمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ مُحمَّدٍ)[61]

قال الزبيديُّ إنَّ المسموع عن العرب في كلامها الفصيح هو إضافة (آل) إلى الاسمِ الظاهرِ على

النحو الذي عليه الشاهد الحديثيُّ المذكور في صدر المسألة، أمَّا ما يجري في الكلام من إضافة (آل) إلى المضمرِ في قولهم: (اللَّهُمَّ صَلِّ على محمدٍ وآله) فقد عدَّه من لحن العوام، ونقلَ عن ابن النحَّاسِ قوله: إنَّ هذا الاستعمال غيرُ مسموعٍ عند مَن يُوثَقُ بعربيَّته[62].

وأقولُ: ما ذكره الزبيديُّ هو قول الكسائي والنحَّاس[63]، وقد تعقَّبهم ابنُ السِّيد البطليوسي، وأجاز ما منعوه مِن إضافة (آل) وما جاء في معناها من نحو (ذو) إلى المضمر، قالَ بعد أن ذكر ما قالوه: ((وليس بصحيح؛ لأنَّه لا قياسَ له يعضدُهُ، ولا سماعَ يؤيّدهُ))[64]، ومِمَّا استدلَّ به ما جاء في خبرٍ طويلٍ جرى بين معاوية ﷺ ورجلٍ من أهلِ الكتاب نقله عن المبرّد، وردَ فيه: ((.. **ثمَّ تكونُ فِتنةٌ تتشَعَّبُ بأقوامٍ حتَّى يُفضي الأمرُ بها إلى رَجُلٍ... فَيُجتَمعُ عليه من آلِكَ وليس مِنْكَ**))[65]، ثمَّ أتبعه بطائفةٍ من الشواهد الشعريَّة منها: قول عبد المطلّب بن هاشم :

وانصُرْ على آل الصَّليــْ

ـبِ وعَابِديهِ اليومَ آلَكْ[66]

وقول خُفاف بن ندبة:

أنَا الفَارِسُ الحامي حَقيْقَةَ والِدِي

وآلي كَما تَحمي حَقيْقَةَ آلِكَا[67]

وقول مقَّاس العائذي:

إذا وَضعَ الهَزَاهزُ آلَ قوْمٍ

فزادَ اللهُ آلَكمُ ارتفَاعَا[68]

وقول الكميت:

فأبلغْ بني الهِنْدينِ مِن آلِ وائلٍ

وآلَ مَنَاةٍ والأقَاربَ آلَهَا[69]

وكُلُّها شواهد فصيحة تؤيد سلامة هذا الاستعمال .

2/3 إضافة المحلَّى بأل إلى المجرَّدِ منها

[15] (أَتَى بالألْفِ دِينارٍ)[70]

قال الشهاب الخفاجي: ((هل يصحُّ أن يُقالَ: الألف درهم، بتعريف المضاف فقط؟ حكى ابنُ عصفور جوازه[71]، وهو قبيح، لإضافة المعرفة فيه إلى النكرة))[72]، ثم ذكرَ أنَّه قد ورد (الخمسةُ أثواب)، وأنه قد ورد في الحديث هذا الاستعمال، واستدلَّ بالحديث الشريف المذكور في صدر المسألة[73]، ومن عبارة الشهاب يفهمُ أنَّ هذا الاستعمال قليل في العربية.

والنحويون يشترطون تنكير المضاف في العدد اكتفاءً بتعريف المضاف إليه، نحو: خمسة الأثواب، وستَّة الجمال[74]، ويجيزون صورتين أخريين لهذه الإضافة هما:

- مجيء المضاف والمضاف إليه مجرَّدين من لام التعريف، نحو : خمسةُ أثواب[75].

- تعريف الجزأين، نحو الخمسة الأثواب، أجازه الكوفيون[76]، ورده البصريون[77]، وهؤلاء جميعًا مجمعون على عدمِ جواز تعريف المضاف بالألف واللام[78]، على أنَّ ابنَ مالكٍ قد أورد شاهدًا آخرَ لهذا الاستعمال[79] هو قول ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: [16] **(فَقَرأَ بالعَشْرِ آياتٍ)**[80]. وحمل فيه هذه الإضافة على ثلاثة محامل[81]:

- الأول: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع بقائه مجرورًا، فيكون التقدير في الحديث الأول: جاءه بالألف ألفِ دِينارٍ، فأُبدِل (ألف) من (الألف)، ثُمَّ حُذِف المضاف، وأقيم المضافُ إليه مقامه، ومثله الحديث الثاني، وجعل هذا الوَجهَ أفضلَ الأوجه الثلاثة.

- الثاني: إيقاع المفرد موقع الجمع ، إذ الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد: بالألف الدنانير، ثمَّ حُذِف لامُ التعريف من الخطِّ لصيرورتها دالاً بالإدغام[82].

- الثالث: مجيء الألف واللام زائدتين، فيكون، (الألْف) مضافًا إلى (دينار) .

ولا يخلو وجهٌ مِمَّا وجَّه به ابن مالك الشاهدين من تكلُّفٍ ، وأيسر من هذا – في نظر الباحث– أن يقال:

إنَّ هذا الضرب من الإضافة قد يرد بقلَّة، وإنَّ الحديثين شاهدان عليه .

3/3 بقاءُ ميم (فم) عند إضافتها

[17] (لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أطيبُ عِندَ اللهِ مِن المِسْكِ)[83]

استدلَّ الشهاب الخفاجي بالحديث الشريف المذكور في صدر المسألة على جواز ثبوت الميم في (فم) مع الإضافة في نحو: كلمَّتُهُ من فمي إلى فمه[84]، قال: ((وهذا يدلُّ على قِلَّةِ عِلمِ مَن زعَمَ أنَّ ثُبُوتَ الميمِ لا يجوزُ مع الإضافةَ إلا في ضرورة الشعرِ))[85]، وكلام الشهاب جاء تعليقًا على قولِ الحريريّ: ((إنَّ الْعَرَبَ قصرت اسْتِعْمَال فَم عِنْد إفْرَاده، واختارت ردَّهُ إِلَى أَصله عِنْد إِضَافَته، فَقَالُوا عِنْد الْإِضَافَة: نطق فوه، وَقَبَّلَ فَاه، وَأَدْخل إصبعه فِي فِيهِ... إلا أنَّه قد سُمِع عنهم الإضافةُ إلى الميم،كقول الر اجز:

يُصبِحُ عَطشَانَ وفي البَحرِ فَمُهْ))[86]

وتخصيص بقاء ميم (فم) عند إضافتها بالضرورة في الشعر هو قول أبي عليّ الفارسيّ؛ جاء في المسائل البغداديات: ((وقد اضطرَّ الشاعرُ فأبدلَ من العينِ في (فم) الميمَ في الإضافة، كما أبدَلَها منها في الإفراد))[87]، وتابعه ابنُ عصفور[88]، على أنَّ من النحويين من أجاز هذه الإضافةَ، وجعل ورودها بوجود الميم أو بحذفها سواء؛ قال أبو حاتم السِّجِستاني: ((ويُقال: هذا فمُ زيدٍ، وهذا فو زيدٍ، ...فإذا أضفتَ لم تُبالِ أيَّهُما جِئتَ بهِ، وإذا لم تُضِفْ وأفردتَ لم يَكُنْ إلا فَمٌ))[89]، وقال ابنُ مالك: ((ولا يُخَصُّ بالضرورة...خلافًا لأبي علي))[90].

وبالجملة فإنَّ هذا الاستعمال جارٍ في كلام العرب، ولا تختصُّ به ضرورة الشعرِ حسب؛ ويمكننا بيسرٍ أن نتتبَّعَ بعضَ الشواهد التي جرت على هذا الاستعمالِ في الشواهد النثريَّة والشعريَّة الفصيحة، على النحو الآتي:

- [18] قول النبيّ ﷺ: **(وَإِنِّي لَأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَد خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي)**[91]

- [19] قول النبيّ ﷺ: **(إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ)** [92]

- [20] قول عائشة رضي الله عنها: **(كُنتُ أَتَعَرَّقُ العَرَقَ وأَنَا حَائِضٌ، فَيَأخُذُهُ رَسولُ الله ﷺ، فَيضَعُ فَمَهُ حَيثُ كَانَ فَمِي)**[93].

- [21] قول أبي هُرَيْرَةَ ﷺ: **(أَخَذَ الحسَنُ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فِي فَمِهِ..)**[94]

- [22] قول عُمَرَ بن الخطَّاب ﷺ: **(لَيْتَ فِي فَمِ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الإِمَامِ حَجَرًا)**[95].

- قول العرب: **((جَعَلَ اللهُ رِزقَهُ فَوتَ فَمِهِ))**[96].

ومِمَّا جاء منه في الشعر قول حاتم:

وإنِّي لأستحيي يميني وبينَها

وبينَ فَمي داجي الظلامِ بَهيمُ[97]

وقول ابن عباس رضي الله عنهما:

قَلبي ذَكِيٌّ وقَلبي غيرُ ذي دَخَلٍ

وفي فَمي صَارِمٌ كَالسَّيفِ مأثورُ[98]

قول أبي حيَّة النميري:

فأصبَحَتْ كَلَهَاةِ الليثِ في فَمِهِ

وَمَن يُحاولُ شَيئًا في فَمِ الأسَدِ؟[99]

4/3 مجيء (قرابة) مجرَّدًا من (ذو)

[23] (هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ مِن قَرَابَتِهَا)[100]

استدلَّ بالحديث الشهابُ الخفاجي على صواب قولهم: (هو قرابتي)، الذي خطَّأه الحريري؛ إذ الصوابُ عنده: (ذو قرابتي)[101]، قال الشهاب: ((ما أنكره صحيح فصيح، وشائع نظمًا ونثرًا، ووقع في حديثِ أفصحِ مَن نَطقَ بالضادِ في حديثٍ صحيحٍ ... والوصفُ بالمصدر مقيسٌ مُطَّرِدٌ، وفيه من الحسن والبلاغة ما هو أشهرُ مِن أن يُذكرَ)) [102].

والحريريُّ في تخطئته (هو قرابتي) متابع للزجَّاج في ما ذهب إليه؛ ففي قوله تعالى: ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد:15] قال الزجَّاج: ((معناه: ذا قرابةٍ، تقولُ: زيدٌ ذو قرابتي، وذو مقربتي، وزيدٌ قرابتي قبيح؛ لأنَّ القرابةَ

مصدر))[103]، واستدلَّ بقول الشاعر:

يَبْكِي عليه غَرِيبٌ ليس يَعْرِفُهُ

وذُو قَرَابَتِهِ في الحَيِّ مَسْرُورُ[104]

ونسب الجوهري هذا الاستعمال إلى العامَّة[105]، وتابعه الفيروز آبادي، والصفدي[106]، قال السيوطي ناقلاً عن غيره: ((فلانٌ قرابتي لم يُسمَعْ، إنما سُمِعَ: قَريبي أو ذو قَرَابتي))[107].

على أنَّ من العلماء من أجاز هذا الاستعمال، قال الأزهريُّ: ((وَجَائِز أَن تَقول: فلانٌ قَرابتي..))[108]، وقال الزمخشريُّ: ((هو قريبي وقرابتي))[109]، وقال ابن الأثير معلِّقًا على قول عمر:[24](**مَا وَلِيَ أَحَدٌ إلاَّ حَامَى على قَرَابِتِهِ**) [110]،: ((أي: أقاربه، سُمُّوا بالمصدر كالصحابة))[111].

ويمكن القول بعد إجمالِ المسألة، وما تجاذبها من أقوالٍ: إنَّ قول الحريريّ بمجيء (قرابة) ملازمًا لـ(ذو) هو قول طائفة من اللغويين؛ إذ يتردَّد كلامهم بين ذكر (ذو قرابة)، والنصِّ على عدم جوازِهِ مُجرَّدًا من (ذو)[112]، أو ذِكْرِهِ ملازمًا لـ (ذو) من غير إشارة إلى (قرابة) مجردًا منها[113]، ومَن أجازه ذَكَرَ أنَّ (ذو قرابتي) هو الأفصح والأكثر[114]، وهؤلاء جميعا يصدرون في حكمهم هذا عن عدم جواز الإخبار بالمصدر عن الذات على النحو الذي ذكره الزجَّاج آنفًا. على أنَّ المسألة لا تجري على هذا السَّنَنِ في كثير من المصادر النحويَّة؛ قال سيبويه: ((وأمَّا قولك: (إنما أنتَ سَيْرٌ) فإنما جعلتَه خبرًا لأنتَ ولم تضمِرْ فِعْلا)) [115]، وفي بيان هذه المسألة يقول بعد أن ذكر قولهم: (ما أنتَ إلا شُربَ الإبلِ، وما أنتَ إلا ضَربَ الناسِ) وتوجيه النصبِ فيها: ((وإن شئتَ رَفعْتَ في هذا كُلِّهِ؛ فجعلتَ الآخرَ هو الأوّلَ، فجاز على سعة الكلام))[116]، واستشهد بقول الخنساء:

تَرتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ

فَإنَّما هي إقبَالٌ وإدْبارُ[117]

فجعل الإخبار بالمصدر جائزًا في سعة الكلام، ويزيدُ ابنُ جنِّي المسألة بيانًا بالقول: ((إنَّ من وصف بالمصدر فقال: هذا رجلٌ زُوْرٌ، وصَوْمٌ، ونحو ذلك، فإنما ساغ ذلك لأنه أراد المبالغةَ، وأن يجعله هو نَفسَهُ الحدثَ؛ لكثرة ذلك منه))[118].

وقدَّرت طائفةٌ من النحويين محذوفًا مضافًا إلى المصدر، ففي بيت الخنساء يكون التقديرُ: (ذات إقبال وذات إدبار)[119]، وهو التقدير الذي لم يستسغه عبد القاهر الجرجاني؛ إذ رآه يُخرجُ الكلام الفصيحَ إلى العامِّي المرذولِ[120]، وبالجملة فإنَّ هذا الاستعمال ثابت في فصيح الكلام، ويسهل بعد ذلك تقديره: أعلى المبالغة كان، أم على حذف مضافٍ إلى المصدر المسندِ خبرًا، أم على تأويله بالمشتقِّ كـ (عادلٍ من عدلٍ).

ويزيد رأيَ المجيزين وجاهةً وُرودُه في كثير من الشواهد الفصيحة، التي وقف الباحثُ على طائفةٍ منها على النحو الآتي:

- قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**﴾ [هود:46]، فقيل: إنَّه للمبالغة[121]، وقيل: على تقدير محذوف، فيكون المعنى: (إنَّه ذو عملٍ غير صالح)[122].

- قوله تعالى:﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا**﴾ [الملك: 30]، قال الأخفش: ((أَيْ: غائرًا ولكن وصفه بالمصدر وتقول: لَيْلَةٌ غَمٌّ، تريد: غَامَّةٌ))[123]، وقال الزجَّاج: ((أي: غائِراً، وهو مصدرٌ يوصف به الاسم، فتقول: ماءٌ غَوْرٌ، وماءَان غَوْرٌ، ومياه غَوْرٌ، كما تقول: هذا عَدْلٌ وهذَان عَدْلٌ وهؤلاء عَدْلٌ))[124]، وقال ابنُ عطيَّة : ((والغورُ: مَصدرٌ يُوصَفُ به على معنى المبالغةِ، ومنه قولُ الأعرابي: وغادرتُ التُّرابَ مَورًا، والماءَ غَورًا))[125].

- قول النبيِّ ﷺ: [25] (**مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ، فَهِيَ خِدَاجٌ**)[126]

قال ابنُ الأثير: ((والخِدَاجُ: مَصْدَرٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ: أَيْ ذَاتُ خِدَاجٍ، أَوْ يَكُونُ قَدْ وَصَفَها بالمَصْدر نفْسه مبالغة))[127].

- قول النبي ﷺ: [26] (.. **وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ**)[128].

- قول النبي ﷺ: [27] (**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ تَعَالى في ظِلِّهِ يَومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ إمامٌ عَدْلٌ...**)[129]

ومِمَّا جاء منه في كلام العرب قولُ صبيٍّ من بني عقيل لصبيٍّ آخر: ((**وَجْهِيَ زَيْنٌ، وَوَجْهُكَ شَيْنٌ**))[130] ، قال الأزهري: ((التَّقْدِير: وجهِي ذُو زَيْن، ووجهُك ذُو شَيْن، فنعتهما بالمَصْدَر، كَمَا يُقَال: رجلٌ صَوْمٌ وعَدْلٌ، أَي: ذُو عَدْلٍ))[131].

وكلُّها شواهد ناهضة بالدليل على فصاحة هذا الاستعمال .

4- شواهد لمسائل متفرّقة

1/4 الإشباع في الضمائر

[28] (**ألا أَخَرَتِيها**)[132]

[29] (**بئس ما جَزَيتِيهَا**)[133]

[30] (**عَصَرتِيه**)[134]

[31] (**لو رَاجَعتيه**)[135]

[32] (**واللهِ لا نُعطيكَاهُنَّ**)[136]

صوَّب ابنُ الحنبليّ قول العامَّة: (أكلتيه، وشَرِبتيه) بالإشباع في الضمير (التاء) في الفعلين، واستدلَّ لصواب هذا الاستعمال بالأحاديث الشريفة المذكورة في صدر المسألة[137]، قال: ((وهي لغةٌ حكاها يونس، وأنكرَهَا الأصمعي)) [138].

والإشباع حكاه غيرُ واحدٍ من علماء اللغة[139]، وورد في بعض القراءات، من ذلك ما وجَّه به ابن جنّي قراءة من قرأ [140] قولَهُ تعالى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الفاسِقِينَ﴾ [الأعراف:145]، على إشباع ضمة الهمزة في (سأريكم)، فنشأ عنها واوٌ؛ إذ الأصل (سأُريكم)[141]، قال: ((وقَد جَاء مِن هذا الإشباعِ الذي تنشأُ عنهُ الحروفُ شيءٌ صالحٌ نثرًا ونظمًا، فمن المنثور قولهم: بينَا زيدٍ قائم جاء عمرو، إنما يُرادُ بينَ أوقاتِ زيدٍ قائم جاءَ فلان، فأشبعَ الفتحةَ فأنشأ عنها ألفًا. ومثله قول عنترة:

يَنْبَاعُ من ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرةٍ

أراد: يَنبَعُ، فأشبع فتحةَ الباء، فنشأت عنها ألف))[142]، ويقول الأنباري في بيت عنترة: ((قال أكثرُ أهلِ اللغة: يَنبَاع معناه يَنبَعُ، على مِثال يَفعلُ، من نَبَع الماءُ يَنبعُ، فزَادَ الألف، على الإتباع لفتحةِ الباء؛ لأنَّهم ربَّما وصلوا الفتحةَ بالألف، والضمَّةَ بالواو، والكسرَةِ بالياء))[143]، وقد نُقِلَ عن الفراءِ أنَّه سَمِع من العربِ منَ يقولُ : (أكلتُ لحما شاةٍ)[144]، بمطلِ الألف في (لحم)، ويبدو من كلام ابن جنِّي والأنباري المذكور آنفًا أنَّ هذا الاستعمال غير مخصوصٍ بالضرورة، لكنَّ ابن عصفورٍ عدَّه مِمَّا يقع في الشعرِ ضرورةً، ويَرِدُ في الكلامِ شذوذًا[145].

ومَهما يكن من أمرٍ فإنَّ هذا الاستعمال واردٌ في كلام العربِ، وإن كان قليلًا، وربَّما وجدنا له وجهًا معنويًّا ذكره ابنُ جنّي في توجيهه لقراءة الحسن المذكورة آنفًا؛ إذ قال: ((وزادَ في احتمال الواو في هذا الموضعِ أنَّهُ موضِعُ وعيدٍ وإغلاظٍ، فمُكِّن الصوتُ فيه، وزادَ إشباعُهُ واعتمادُهُ، فأُلحِقَتِ الواوُ فيه))[146]، وهو ما يُمكِنُ أن تُحمَلَ عليه الشواهد الحديثيَّة المستدلُّ بها في هذه المسألة؛ إذ جاءت الأحاديثُ الشريفة في سياق الاستفهام، أو الإنكار، أو التحضيض، أو النفي المسبوق بقسم، وربَّما كان مجيء الحروفِ المشبعةِ من الحركات معتمدًا عليها في السياق لتوكيد معانيها.

2/4 التذكير والتأنيث

[33] (**خُلِقَتِ المَرأَةُ مِن ضِلَعٍ عَوجاءَ**)[147]

قال ابنُ مكّي الصِقِلّي: ((الكَتِفُ، والضِّلَعُ، والوَرِكُ، والفَخِذُ، والسَّاقُ...كُلُّهُنَّ لايُذكَّرُ واحِدةٌ مِنهُنَّ))[148]، واستدلَّ لتأنيث (ضِلَعٍ) بالحديث الشريف المذكور في صدر المسألة.

وتأنيث الضلع حَسبُ جاءَ في غير مصدر، قال الكسائي: ((هي ضِلَعُ الإنسان))[149]، وقال السجستاني: ((الضِّلَعُ: مؤنَّثةٌ، مكسورةُ الضادِ، مفتوحَةُ اللام، وقد يجوزُ إسكان اللام))[150]، ومِمَّا جاء من شواهدها من

الشعر قول الشاعر:

هِيَ الضِّلَعُ العَوجَاءُ لَسْتَ تُقِيمُهَا

أَلَا إِنَّ تَقْوِيمَ الضُّلُوعِ انْكِسَارُهَا[151]

لَكنَّ ابن مالك أوردها في ما يجوز فيه التذكير والتأنيث[152]، وقال الفيومي: ((والعربُ تجترئُ على تذكيرِ المؤنَّثِ، إذا لم يكُنْ فيه علامةُ تأنيث... من ذلك قولُهم: كَفٌّ مُخَضَّبٌ على معنى ساعد))[153]، وفي المعجم الوسيط: ((الضِّلَعُ... تُذكَّرُ وتؤنَّث))[154]، وقد جاءت روايةٌ صحيحة أخرى للحديث الشريف المستدلِّ به في صدر المسألة جاء فيها – في ما يظهرُ – (ضلع) مذكَّرًا هي:

– قول النبيّ ﷺ: [34] **(اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، إِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا)**[155]، ودليل تذكير (ضلع) في هذه الرواية هو إعادة الضمير المذكَّر عليه لا المؤنَّث (أعلاه، تقيمه، كسرته،لم يزل أعوج) .

3/4 جواز (هُوَ ذا)

[35] **(هُوَ ذَاكُم)**[156]

استدلَّ به الشهاب الخفاجي على جوازِ (هُو ذَا) غيرَ مسبوقٍ بـ(ها)[157]، رادًّا على الحريريّ الذي نصَّ على عدم جوازه؛ إذ قال: ((هو خطأٌ فاحِشٌ، ولحنٌ شنيع، والصوابُ أن يُقالَ: ها هو ذا يفعلُ))[158]، وقد عدَّ الشهابُ قولَ الحريريّ هذا مِمَّا تابعَ فيه ابنَ الأنباري، وابنُ الأنباري نصَّ على خطأِ هذا الاستعمال، ونَقَلَ هذا المنعَ عن السجستانيّ[159]، فإن رجعنا إلى كلام السجستاني وجدناه يقول: ((وقد كنتُ أسمعُ أهلَ مكَّةَ كثيرًا يقولون: هَوَ ذا، فيفتحون الهاءَ والواوَ. وهم أفصحُ من أهلِ العراقِ على كُلِّ حالٍ، وإن كانوا يلحَنون))[160]، وكلام السجستاني – فيما يظهر للباحث– ليس في تخطئة (هو ذا)، وإنَّما في فتح الهاءِ والواوِ فيها، وإن أشار في كلام سابقٍ إلى الاستعمال المألوف (ها هو ذا) وصوره المختلفة مع المثنى والجمع والمذكَّر والمؤنَّث[161]، لكنَّه لم يذكر خطأ الاستعمال الذي نصَّ عليه الأنباري والحريري المذكور آنفًا، بل أشار إلى أنَّ هذا الاستعمال (هو ذا) فاشٍ في لغة أهل مكَّة، قال الأزهريُّ ناقلًا عن النضرِ بن شُميل: ((قال أبو الدُّقيش لرجلٍ قال: أينَ فُلانٌ؟: هُوَ ذا، قلتُ: حَفظتُهُ عن أعرابِ بني مُضرَّس وغيرِهِم))[162].

وأقول بعد الذي فَرَط من قولٍ في هذه المسألة: إنَّ استعمال اسمَ الإشارة المسبوق بالضمير مجرَّدًا من أداة التنبيه جائزٌ، وإنَّ أظهر ما يمكن أن يُستدَلَّ به من الشواهد على هذا الاستعمال هو قول الله تعالى: ﴿ **قَالَ هُمْ أُولاءِ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى**﴾ [طه:84]، قال ابنُ عاشور: ((واستعملَ تركيبَ (هُمْ أُولاءِ) مُجرَّدًا عن حرفِ التنبيه في أوَّلِ اسم الإشارةِ... ،وتجريدُ اسمِ الإشارةِ من هاءِ التنبيه استعمالٌ جائزٌ))[163]، ومن شواهده في الحديث:

– [36] قول جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: **(قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:مَا فَعَلَ الجَمَلُ؟ قُلْتُ: هُوَ ذَا)**[164].

– [37] قول سهل بن سعدﷺ: **(فَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَتْبَعُهُ، فَقَالَ: هُوَ ذَا مُضْطَجِعٌ فِي الجِدَارِ)**[165]

– [38] قول جبلة بن حارثة أخي زيدٍ ﷺ: **(قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ابْعَثْ مَعِي أَخِي زَيْدًا قَالَ: هُوَ ذَا، فَإِنِ انْطَلَقَ مَعَكَ لَمْ أَمْنَعْهُ)**[166]

ومِمَّا جاء منه في كتب اللغة:

– قول أبي عمرو الشيباني: ((وتقولُ: هو مِنِّي عينَ عُنَّةٍ؛ لقُربِهِ، وتقولُ: هو ذا عينَ عُنَّةٍ))[167]

وكلُّها شواهد ناهضةٌ بالدليل على جوازِ هذا الاستعمال.

4/4 حذف همزة الاستفهام

[39] **(وإن زنى وإن سَرَقَ؟)**[168].

استدلَّ بالحديث الشريف ابنُ الحنبليّ على صواب قول العامَّة: (فَعلتَ كذا؟) بحذف حرف الاستفهام، وذكر أنَّ هذا الحذفَ مقيسٌ عند الأخفش[169].

وجمهور النحويين يخصُّ حذف همزة الاستفهام

بالشعر، شريطةَ أن يقع في الكلام ما يدلُّ عليها[170]، ومن مواضعه المشهورة عندهم وقوع الهمزة قبل (أم) المتصلة، نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإن كُنْتُ داريًا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمَانِ[171]

واختار ابنُ مالكٍ مذهبَ الأخفشِ في إجازته حذفَ همزة الاستفهام من غير أن تتلوَها (أم) المتصلة ، إن كان المعنى لا يستقيم إلاَّ بتقديرها[172]، واستدلَّ له بطائفةٍ من الشواهد الحديثيَّة[173]،

ويبدو أنَّ إجازة الأخفش لحذف همزة الإستفهام في السعة والاختيار، وما أورده ابنُ مالكٍ له من شواهد، وما تابعهم فيه ابنُ الحنبلي – مُسوَّغةٌ باتكال: ((المنشئ على طريقة إلقائه الكلامَ وتنغيمِه، فيُستعاضُ عن المحذوف بتنغيم المقطعِ المحذوف منه الاستفهامُ، وإخراجِه على وجهٍ يومئُ إلى المحذوف، فيخالفُ به بين أسلوبي الإخبارِ والإنشاءِ))[174]، **على النحو الذي نجده مثلًا في قوله** ﷺ: [40] ((**أَصْبَحَ عِنْدَكُم شَيءٌ تُطْعِمُونِيهِ؟**)، فتقولُ: لا، ما أصبَحَ عندنا شيءٌ))[175]، **وقوله** ﷺ: [41] ((**احتَجَّ آدمُ ومُوسَى فَقَالَ لهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الذي أَخْرَجَتْكَ خَطِيْئَتُكَ مِنَ الجَنَّةِ؟، فَقَالَ لهُ آدَمُ: أنتَ مُوسَى الذي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ؟**))[176]، ولنا أن نشعرَ بالتنغيم في الموضعين اللذين حُذِفت منهما همزة الاستفهام (أصبح)، على تقدير: أَأَصبح، و(أنت) على تقدير: أأنت، فاستُعيض به عن ذكر الهمزة، وهو ما أشار إليه ابنُ جنّي في حديثه عن حذفِ الصفة في قولهم : : سِيرَ عَليهِ لَيلٌ وهم يعنون ليلاً طويلاً، قال: ((وذلك أنَّك تَحُسُّ في كلامِ القائلِ لذلك من التَطويحِ، والتَطريحِ، والتفخيمِ، والتعظيمِ ما يقومُ مقامَ قوله: طويل، أو نحو ذلك، وأنت تَحُسُّ هذا من نفسِك إذا تأملتَه؛ وذلك أن تكونَ في مدْحِ إنسانٍ والثنَاءِ عليه فتقول: كانَ واللهِ رَجُلاً! فتَزيدُ في قُوَّة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، وتتمكَّنُ في تمطيطِ اللاَّمِ وإطالةِ الصوتِ بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً، أو شجاعًا، أو كريمًا، أو نحوَ ذلك))[177].

5/4 حذفُ ياء (ثمان) في موضع النصب

[42] (فَصلَّى ثمانَ رَكَعاتٍ)[178]

استدلَّ به ابن هشامٍ اللخمي على جواز حذف الياء من (ثماني)، وجعل الإعراب على النون[179]، ومِمَّا استدلَّ له من الشعر قول الراجز:

لَهَا ثَنَايَا أربَعٌ حِسَانُ

وأربَعٌ، فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[180]

قال: ((وكذلك (ثمانيَ عَشْرَةَ): يقالُ بحذف الياءِ وإثباتها، قال الشاعرُ في حذف الياء:

وَلَقَدْ شَرِبتُ ثَمانيًا وثَمانيًا

وثَمانَ عَشرةَ واثنتينِ وأربَعَا))[181].

لكنَّ الحريريَّ عدَّ حذف الياء من (ثماني) في بيت الأعشى من ضرورة الشعر[182]، أمَّا ابن مالك فقد جعلها لغة لبعض العرب[183]، ولعلَّ أظهر الشواهد على فصاحة هذا الاستعمال هي قراءة من قرأ [184] قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ**﴾ [الرحمن:24]، بضمِّ (الجوار)، وقد حُمِل الضمُّ على تناسي المحذوف، وإعطاء ما قبل الآخر حكمه[185].

6/4 الحكاية

[43] (مِن مُحمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إلى المُهاجِرِ بنِ أبو أُميَّةَ)[186]

[44] (كَتَبَ عليٌّ بنُ أبو طَالبٍ) [187]

استدلَّ ابن العماد الحنبلي بالحديثين على صواب قول العامة: ابنُ أبو الفضل، وابنُ أبو الجود، وفي توجيههما ذكر قولين اثنين[188]–

- أنَّهما من باب الحكاية.
- أنَّهما من باب التنبيه على الأصل في الخطِّ، ولم يُنطَقْ بها في اللفظ، مثَّلهَا مَثَّلُ الواو في الصلاة، والزكَّاة.

والشاهدان وردا في غير مصدرٍ من مصادر اللغة، وحُمِلا في أكثر المصادر على حكايةِ اللفظ؛ لأنَّ

المسمَّى قد اشتهرَ به وعُرِفَ، فجرى مجرى المثل الثابتِ على وَجْهٍ واحدٍ[189]، قال ابنُ قتيبة: ((ورُبَّما كانَ للرجلِ الاسمُ والكُنْيةُ، فغَلَبَت الكُنيةُ على الاسمِ، فلم يُعرَفْ إلا بها، كأبي سُفيان، وأبي طالب، وأبي ذرّ، وأبي هريرة، ولذلك كانوا يكتُبون: (عليُّ بنُ أبو طالب) و(مُعاويةُ بن أبو سفيان)؛ لأن الكُنيةَ بكَمالها صارت اسمًا، وحَظُّ كُلِّ حرفٍ الرفعُ ما لم يَنصبْهُ أو يجرَّهُ حرفٌ من الأدواتِ أو الأفعال. فكأنَّهُ حين كُنِّي قيل: أبو طالب، ثم تُرِكَ ذلك كهيئته، وجُعِلَ الاسمانِ واحدًا)) [190].

هذا ولزوم وجه واحد في الأسماء الستَّةِ قد وُجِّهَتْ به بعضُ الشواهد التي جاءت على هذا الاستعمال[191]، من ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿**تَبَّت يدا أبي لَهَبٍ وتَبَّ**﴾ [المسد:1]؛ بالواو في (أبي)[192].

وبالجملة فإنَّ ما تقدَّم من قول في توجيه هذا الاستعمال، والاستدلال له فيه ما يعزِّزُ صوابَ من استعمله في زماننا الحاضر على وجهٍ واحد، و يمكن أن نقيسَها على ما ثبت من التزام العربيةِ في بعض لهجاتها النصبَ في الأسماء الستَّةِ والمثنى في كلِّ أحوالها[193]، بل لعلَّه الاستعمالُ المناسب في بعض الأحوال في هذا الزمان[194]، قال عبَّاس حسن بعد عرض هذه المسألة، وأوجه الاستعمال فيها: ((وإنَّما كانَ هذا الوجهُ أنسبَ وأولى لمطابقتِهِ للواقعِ الحقيقيّ، البعيدِ عن اللَّبْسِ، ولأنَّ بعضَ المعاملاتِ الرسميةِ الآنَ لا تجري إلا على أساسِ الاسمِ الرَّسميّ المدوَّنِ في السِّجِلاتِ الحُكوميةِ))[195]

7/4 (قطُّ) في الكلامِ غير المنفي

[45] **(أطولُ صَلاةٍ صلَّيتُها قَطُّ)** [196]

[46] **(أكثرُ ما كُنَّا قطُّ)** [197]

[47] **(..فانطَلَقَ أوسعَ جملٍ رَكِبتُهُ قَطُّ)** [198]

استدلَّ بهذه الأحاديث الشريفةَ ابنُ الحنبلّي على جواز مجيء (قطُّ) غير مسبوقةٍ بنفي[199]، جاء ذلك في أثناء ردِّه على قول ابن هشامٍ باختصاصِ (قطُّ) بالنفي[200].

ولاخلاف بين العلماء في استعمال (قَطُّ) ظرفًا لما مضى من الزمان، ووروردها في سياقٍ منفيّ[201]، ولكنَّ الإشكال في جواز مجيئها في سياقٍ غير منفيٍّ، وهو ما منعه االزجَّاج وابنُ هشام[202]،على أنَّ من العلماء من أجاز ورودها في سياقٍ غير منفيّ[203]، قال الرضي: ((وربَّما استُعمِل (قَطُّ)، بدون النفي، لفظًا ومعنًى، نحو: كُنتُ أراهُ قَطُّ، أي: دائمًا))[204].

وقد وجَّه ابنُ حجرٍ العسقلاني إشكالَ مجيء (قطُّ) في الحديث الثاني المذكور في صدر المسألة في سياقٍ غير منفيٍّ بتقدير نفيٍ محذوف؛ إذ الأصل: ونحنُ ما كُنَّا أكثرَ مِنَّا في ذلك الوقتِ ولا أكثرَ أمنًا[205]، وعَدَّهُ ابنُ هشامٍ من بابِ إعطاءِ الشيءِ حُكمَ المشبَّه به، فما المصدريَّةِ تأخذُ حكمَ ما النافية؛ لذا تقعُ (قطُّ) بعدها كما تقع بعد النافية[206]، وكلا القولين فيه نظر: أمَّا الأوَّل فلا يخلو من تكلُّفٍ، والتقدير فيه متعسَّفٌ، وأمَّا الآخر فلا يثبتُ دائمًا؛ إذ وردت شواهد أخرى لهذا الاستعمال جاءت فيه (قطُّ) غيرَ مسبوقةٍ لا بـ(ما) النافية، ولا بـ(ما) المصدريَّة على النحو الذي عليه الحديثان الأوَّل والثالث المذكوران في صدر المسألة.

ومِمَّا وقف عليه الباحثُ أيضًا من شواهد لمجيء (قطِّ) غير منفيَّةٍ :

- [48] قوله ﷺ من حديث طويل: **(وإذَا حَولَ الرجلِ مِنْ أكثَرِ وِلدَانٍ رأيتُهُم قَطُّ)**[207]

- [49] قوله ﷺ: **(فَتَشْكُرُ عَنهُ كَأحْسَنِ مَا تَشْكُرُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ النَّبَاتِ أصَابَتْهُ قَطُّ)**[208]

- [50] قوله ﷺ: **(فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا)**[209]

ومِمَّا يُذكَر استئناسًا قول أبي تمَّام:

فَنَفسُكَ قَطُّ أصلِحْها

وَدَعْني مِن قَديمِ أبِ[210]

وقول ابن المعتز:

عَسَاهُمَا في الفجرِ قد نَبَّها

مُصْطَبِحًا قَطُّ بتصويتِ[211]

فمجيء (قطُّ) في سياقٍ غير منفيٍّ جرت به شواهد فصيحة لا يمكن دفعها، وإن كان هذا الاستعمال قليلًا.

8/4 **مجيء (اللهُمَّ) لتقوية الجواب وتوكيده**

[51] (آللهُ أرسَلَكَ ؟ قَال : اللَّهُمَّ نَعمْ)[212]

استدلَّ بالحديث الشريف الشهاب الخفاجي على مجيء (اللهُمَّ) لتقوية الجواب وتوكيده[213]، لا للنداء الذي هو الغالب في استعمالها؛ إذ الأصل فيها عند النحويين: يا أللهُ[214]، لكنَّهم يختلفون في تفسير هذه الصيغة (اللّهُمَّ) [215]، وليس هذا موضعَ الشاهد هنا، وإنَّما الشاهد هنا في مجيء (اللهُمَّ) في غير النداء، فقد ذُكِر لها معنيان آخران يُخرِجانها من دلالتها الأصليَّة على النداء[216]:

الأوَّل: أنَّها قد ترِدُ في غير النداء لتقوية الجواب وتوكيده في ذهن السامع، على النحو الذي جاء عليه الشاهد الحديثي المذكور في صدر المسألة، وإلى هذا المعنى أشار شُرَّاح الحديث[217].

الآخر: مجيئها دالَّةً على الندرة، وعلى قلَّةِ وقوعِ المذكورِ، كقولك: لا أزورُكَ اللَّهُمَّ إلاَّ إذا لم تدْعُني.

ومِمَّا وقف عليه الباحث من شواهد الحديث لهذا الاستعمال:

- [52] قول حَسَّانِ بن ثابتٍ ﷺ لأبي هُريرةَ ﷺ: **((أَنْشُدُكَ اللَّهَ، أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (أَجِبْ عَنِّي، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ). قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ))**[218].

- [53] قول معاويةَ ﷺ: **(أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ)**[219].

وكلُّها شواهد تدلُّ على أنَّ هذا الاستعمال جارٍ على سَنَنِ العربيَّةِ.

الهوامش:

(1) ينظر التنبيه على حدوث التصحيف ص 1، وقد يُطلَقُ العوامُّ ويُرادُ به الخواصُّ؛ فالزبيديُّ في كتابه (لحن العوام) لم يرد بالعوام الدهماء من الناس، وإنَّما أراد العلماء والخواصَّ ممَّن تابع العوامَّ في مزالقهم اللغوية، ينظر مقدمة المحقق رمضان عبدالتواب لكتاب (لحن العَوَامّ) ص 36.

(2) درَّة الغوَّاص ص 11.

(3) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامَّة ص 45-46.

(4) تقويم اللسان ص 57.

(5) الردُّ على الزبيدي في لحن العَوَامّ (مخطوط) الورقة (7).

(6) شرح درة الغوَّاص ص 190.

(7) كذا وردت العبارة في الردّ على الزبيدي (مخطوط) الورقة (7). ولعلَّ بها سقطًا، وينظر المدخل إلى تقويم اللسان ص 55.

(8) الردُّ على الزبيدي (مخطوط) الورقة (7).

(9) المصدر نفسه.

(10) ينظر المدخل إلى تقويم اللسان ص 26، وينظر حول ردّ العامّي إلى الأصل، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد 89، ص 130.

(11) تصحيح الفصيح وشرحه ص 263.

(12) السنَّة قبل التدوين ص 22، وينظر شرح نخبة الفكر ص 156.

(13) مقدمة في أصول الحديث 33/1.

(14) ينظر دراسات في العربية وتاريخها ص 167.

(15) مسند الشهاب 1/ 243، وشُعَب الإيمان 267/5، وقد ضعَّفه أهل الحديث، ينظر المقاصد الحسنة ص 368، وكشف الخفاء 141/2، والسلسلة الضعيفة 81/9.

(16) حواشي ابن برّي وابنِ ظفر ص 118، والحريريُّ لم يصرّح بعدم جواز هذا التعبير، بل جوَّزه، لكنَّه أشار إلى أنَّ الأفصح المنطوقَ به في كلام الفصحاء، وأهل البيان هو مجيء خبر (كاد) مجرَّدًا من (أن).ينظر درَّة الغوَّاص ص 79.

(17) ينظر كتاب سيبويه 12/3، 159، والمقتضب 75/3، والأصول في النحو 207/2، وأسرار العربية ص 129، وخزانة الأدب 349/9، والشواهد الحديثيَّة عند نحويي مصر والأندلس ص 79 وما بعدها.

(18) ملحقات ديوانه ص 172، وكتاب سيبويه 160/3.

(19) ينظر شواهد التوضيح ص 159 – 161.

(20) ينظر شرح التسهيل 391/1، وشرح الرضي 238/5.

(21) ينظر الإنصاف 567/2، وخزانة الأدب 349/9 – 350.

(22) بلا نسبة في شواهد التوضيح ص 160، وشرح الشواهد 261/1، وحاشية الصَّبان (المتن) 261/1، وتنظر شواهد شعريَّة أخرى ذكرها البغدادي في خزانة الأدب 349/9.

(23) صحيح البخاري 126/2.

(24) صحيح مسلم 168/1.

(25) المصدر السابق 1768/4، وسنن ابن ماجة 1236/2، وتنظر أحاديث أخرى في سنن الترمذي 148/5، وصحيح ابن حِبَّان 114/13، والمعجم الكبير 102/2، والمعجم الأوسط 127/6، والمستدرك 151/2، 359.

(26) صحيح البخاري 186/6، وصحيح مسلم 1941/4.

(27) ينظر شرح درة الغواص ص 156، وودرة الغواص ص 31.

(28) شرح درة الغواص ص 156.

(29) مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، (المجلد الثالث عشر، العدد الثاني ديسمبر 2016م) من ص 407- 436.

(30) صحيح البخاري 145/1-146، وصحيح مسلم 4399/1، وصحيح ابن حِبَّان 28/5، وبرواية ((الملائكةُ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنَّهار)) في مسند أحمد 477/12، وسنن البيهقي الكبرى 464/1.

(31) درة الغواص ص 92.

(32) ينظر الكشاف 655/5.

(33) شرح درَّة الغوَّاص ص 339.

(34) ينظر كتاب سيبويه 40/2.

(35) ينظر المصدر نفسه 41/2.

(36) ينظر معاني القرآن للفراء 316/1.

(37) ينظر التبيان في إعراب القرآن 222/1.

(38) ينظر المدخل إلى علم اللغة ص300، وبحوث ومقالات في اللغة ص 69 ، ذكر المؤلِّف فيهما طائفة من الأمثلة المنقولة عن هذه اللغات، فمن العبريَّة ((لا يقومون الأشرار بالعدل))، ومن الآراميَّة ((لئلاَّ يزنوا الآخرون بامرأتك))، ومن الحبشيَّة ((وكثروا أطفالهُم)).

(39) ينظر الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 168-175.

(40) في صحيح البخاري عن عروة : ((وَنَكَحَ عَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ)) 71/6.

(41) في السنن الكبرى للنسائي عن الرُبيّع رضي الله عنها: ((دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَدَاةَ بُنَي بِي، فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي، وَجُوَيْرِيَاتٌ لَنَا يَضْرِبْنَ بِدُفٍّ)) 240/5.

(42) إيراد اللآل من إنشاد الضوَال ص 63.

(43) ينظر إصلاح المنطق ص306

(44) ينظر أدب الكاتب ص419، وفائت الفصيح ص27، وتهذيب اللغة 25/15، والصِّحاح 2286/6. وفي إيضاح (بنى على) يقول ابنُ الجوزي: ((وأصلُهُ أنَّهُ كان من أراد أن يدخل بزوجته بنى عليها قُبَّةً)) تقويم اللسان ص 81.

(45) الخصائص 29/1، وينظر لسان العرب 89/14.

(46) أساس البلاغة 79/1، وينظر القاموس المحيط 1/ 577.

(47) المصباح المنير 63/1، ولم أقف عليه في الجمهرة .

(48) النهاية 158/1.

(49) صحيح البخاري 27/7

(50) مسند أحمد 80/19.

(51) لسان العرب 97/14، وتاج العروس 220/37، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة 54/2، وروايته في الديوان ص 11:

وجَّهزْنَهَا قبل المحاقِ بليلةٍ ..... ولا شاهد فيها.

(52) صحيح مسلم 1373/3.

(53) بإدغام إحدى التاءين في الظاء وتشديدها (تظَّاهَرا)، والأصل: تتظاهران، فحُذِفت (نون) الرفع تخفيفًا، هي قراءة الحسن، ويحيى بن الحارث الذماري، وأبي حيوة، وخلاَّد عن اليزيدي، وأبي عمرو، وعن أبي عمرو رواية العبَّاس الأنصاري، ينظر البحر المحيط 118/17، والدر المصون 683/8، والنشر ص 27، ومعجم القراءات 54/7، 99.

(54) بحر العوَّام ص 133، وكلامُ ابن مالك في شواهد التوضيح ص 228.

(55) البيت بلا نسبة في الخصائص 388/1، وضرائر الشعر ص 110، ولسان العرب (دلك) 426/10، وخزانة الأدب 339/8.

(56) صدر بيت لامرئ القيس تمامه:

إنَّمَا مِنَ الله ولا وَاغِلِ، وهو في ديوانه 523/2 ، وكتاب سيبويه 204/4، والأصمعيَّات ص 130، والأصول في النحو 364/2. وبرواية : فاليومَ فاشْرَبْ .... في النوادر ص 187، وإصلاح المنطق ص 245، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1167، ولا شاهد فيها.

(57) الخصائص 388/1، وينظر تفصيل للمسألة في الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 134 وما بعدها.

(58) مقدمة إلى مجلس كلية التربية (جامعة عدن) (1433هـ – 2011م) من ص 133 وما بعدها.

(59) صحيح مسلم 1403/3 ، قال النووي: ((هكذا وقع في النُسخ (لتضربوه ، وتتركوه) بغير نون وهي لغة سبق بيانها مرَّات أعني حذف النون بغير ناصب ولا جازم)) شرح النووي 126/12.

(60) صحيح البخاري 78/6، قال ابن حجر: ((كذا للأكثر ... ووجِّهت رواية الأكثر بأنَّ النون تحذف بغير ناصب ولا جازم في لغة شهيرة)) فتح الباري 310/8، و وينظر عمدة القاري 251/18.

(61) صحيح البخاري 151/6.

(62) ينظر لحن العوام ص 72–73. وينظر خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ص 16.

(63) ينظر الاقتضاب 35/1، وارتشاف الضرب 1815/4، وهمع الهوامع 424/2 .

(64) الاقتضاب 35/1.

(65) ينظر المصدر نفسه، والخبر بتمامه في الكامل ص 1157.

(66) الاقتضاب 37/1، والبيت في الروض الأنف 152/1، والجامع لأحكام القرآن 383/1، وتاج العروس 44/28، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ص 231، وهمع الهوامع 425/4.

(67) الاقتضاب 38/1، والبيت في الجامع لأحكام القرآن 383/1، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ص 231، وشرح التسهيل 244/3، وروايته في شعر خفاف بن ندبة ص 67:

أنا الفارسُ الحامي الحقيقة والذي

به أُدرِكُ الأبطالَ قِدمًا كذلكا ولا شاهد فيها.

(68) الاقتضاب 38/1 ، والبيت في المفضليات ص 305، ورواية عجزه في الأشباه والنظائر للخالديين 137/1:

..... فزَادَ اللهُ حَيَّكُمُ ارتِفَاعَ ولا شاهدَ فيها.

قال ابنُ السِّيْد: اختُلِف في قول مقَّاس، فقيل: أراد بـ(بالآل) الأشخاص، وقيل: أراد الأهل. ينظر الاقتضاب 38/1.

(69) الاقتضاب 38/1، ورواية شطره الأول في الديوان ص 283 :

فأَبْلِغْ بني هِندِ بنِ بكْرِ بنِ وائلٍ .....

(70) صحيح البخاري 125/3.

(71) ما وقفت عليه في المقرِّب 1/ 311 هو قوله: ((وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على ما أضيف إليه، نحو: (ثلاثة الأثواب، وقد حُكيَ إدخال الألف واللام عليهما))، وليس فيه حديث عن جواز إضافة المحلى بأل إلى غير المحلَّى بها ، ولعلَّه قد ذكره في مصدرٍ آخر لم يتيسَّر لي الوقوف عليه.

(72) شرح دُرَّة الغوَّاص ص 307.

(73) ينظر المصدر نفسه.

(74) ينظر كتاب سيبويه 206/1، والمقتضب 175/2، والمفصَّل ص 296، واللباب في علل البناء والإعراب 1/ 296، وهمع الهوامع 223/3

(75) ينظر المقتضب 175/2، والمفصَّل ص 296.

(76) ينظر المفصَّل ص 296، والإنصاف 312/1–313.

(77) ينظر الإنصاف 313/1 ، وهمع الهوامع 223/3.

(78) ذكر الكرماني والعيني في شرحهما للحديث: ((أَتَى بالألْفِ دِينارٍ) المذكور في صدر المسألة– أنَّ هذا الاستعمال جائز عند الكوفيين ينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري 121/10، وعمدة القاري 98/9، ولكني لم أقف على هذا الجواز في شيءٍ من المصادر النحويَّة القديمة التي يُسِّر لي العودةُ إليها.

(79) ينظر شواهد التوضيح ص 112.

(80) برواية (ثمَّ قرأ العشر آيات) في صحيح البخاري 78/2، وبلفظ قريب في سنن ابن ماجة 433/1، وصحيح ابن حِبَّان 326/6، وبها يتحقَّق الشاهد ، وبرواية (ثمَّ قرأ بالعشر الآيات) في مصنَّف عبدالرزاق 405/2. ولا شاهد فيها.

(81) ينظر شواهد التوضيح ص 112– 114.

(82) يقول ابن الدماميني معلِّقًا على توجيه ابن مالك للحديث: ((قلت: لكن الروايةَ بتنوين دينارٍ، ولو ثبت عدمُ تنوينه برواية معتبرة، تَعَيَّنَ هذا الوجهُ، وكثيراً ما يعتمد هو وغيره التوجيهَ باعتبار الخط، ويلغون تحقيق الرواية)) مصابيح الجامع 175/5.

(83) صحيح البخاري 31/3.

(84) ينظر شرح دُرَّة الغوَّاص ص 253.

(85) المصدر نفسه ص 253.

(86) درَّة الغوَّاص ص 62، والرجز لرؤبة في ديوانه ص 159، برواية: يصبحُ ظَمآنَ وفي البحرِ فَمُهْ . وهو في الفرق ص 226، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر للخالديَّين 94/1.

(87) ص 156، وينظر المسائل العضديات ص 229،

(88) ينظر المقرِّب 216/1.

(89) الفرق ص 226.

(90) تسهيل الفوائد ص 9.
(91) سنن ابن ماجة 106/1.
(92) صحيح البخاري الهامش 22/1، والأدب المفرد ص 401.
(93) مسند أحمد 427/41.
(94) السنن الكبرى للنسائي 37/8.
(95) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ص 63، وتنظر شواهد أخرى لهذا الاستعمال في: مسند أحمد43/7، 330/12، وسنن الدارمي 1349/2، وصحيح البخاري138/3.
(96) مجمع الأمثال 175/1.
(97) الحماسة 344/2، وليس في ديوانه (تحقيق عادل سليمان جمال).
(98) الشعر والشعراء 843/2.
(99) ملحقات شعر أبي حيَّة النميري ص 141، ومجمع الأمثال 325/2.
(100) لم أقف عليه في ما تيسَّر لي العودةُ إليه من المصادر الحديثية، وهو في الطبقات الكبرى 109/1، وتاج العروس 8/4.
(101) ينظر درة الغواص ص 51.
(102) شرح درة الغواص ص 225.
(103) معاني القرآن وإعرابه 329/5.
(104) المصدر نفسه، والبيت لحريث بن جبلة في المعمَّرين ص 42، ولعتير بن لبيد العذري أو لحريث بن جبلة في لسان العرب 293/4، وشرح شواهد المغني ص 245، ولأبي عيينة المهلبي في تاج العروس 349/11.
(105) ينظر الصحاح 200/1 .
(106) ينظر القاموس المحيط 123/1، وتصحيح التصحيف ص 419.
(107) المزهر 306/1.
(108) تهذيب اللغة 112/9، وينظر لسان العرب 666/1.
(109) أساس اللغة 64/2، وينظر المغرب في ترتيب المعرب ص 376.
(110) النهاية 56/4، ولسان العرب 666/1.
(111) النهاية 8/4 .
(112) ينظر المصادر في الهوامش: 57، 59، 60، 61.
(113) ينظر مقاييس اللغة 80/5.
(114) معاني القرآن وإعرابه 329/5
(115) كتاب سيبويه 336/1.
(116) المصدر نفسه.
(117) ديوانها بشرح ثعلب ص 383، وكتاب سيبويه 337/1، والشعر والشعراء 335/1، والعقد الفريد 224/3 ، وعلل النحو ص 363.
(118) الخصائص 192/3، وينظر دلائل الإعجاز ص 300–301، وشرح الرضي على الكافية 316/1.
(119) ينظر المقتضب 230/3، وشرح الكافية الشافية 666/2، وحاشية الصبَّان 174/2.
(120) ينظر دلائل الإعجاز ص 300.
(121) ينظر الكشَّاف 204/3، والبحر المحيط 228/5.
(122) ينظر معاني القرآن وإعرابه 196/5
(123) معاني القرآن 546/2.
(124) معاني القرآن وإعرابه 201/5.
(125) المحرر الوجيز 343/5، وخبر الأعرابي في المزهر 506/2.
(126) صحيح مسلم 296/1.
(127) النهاية 12/2.
(128) صحيح البخاري 61/2.
(129) صحيح البخاري 138/2.
(130) تهذيب اللغة 175/13.
(131) المصدر نفسه.
(132) موطَّأ مالك 415/3.
(133) مسند أحمد 90/33، وسنن أبي داود239./3
(134) بلفظ (عَصرتيها) في صحيح مسلم 1784/4.
(135) سنن ابن ماجة 671/1.
(136) صحيح مسلم 1392/3.
(137) ينظر بحر العوَّام ص 164–165.
(138) المصدر نفسه ص 164.
(139) ينظر شرح القصائد السبع الطوال ص 332، وسرُّ صناعة الإعراب 401/2، والخصائص 125/3، وشواهد التوضيح ص 74، والبحر المحيط 93/3.
(140) هي قراءة الحسن البصري، ينظر المحتسب 258/1، ومعجم القراءات 156/3، وينظر قراءات أخرى جاءت على هذا الاستعمال في دراسات لأسلوب القرآن الكريم 144/5.
(141) ينظر المحتسب 258/1.
(142) المصدر نفسه، وبيت عنترة في شرح القصائد السبع الطوال ص 332، وروايته في الديوان ص 204:
يَنبَاعُ من ذِفرى غَضوبٍ جُرَّةٍ ..... .
(143) شرح القصائد السبع الطوال ص 332.
(144) ينظر المحتسب 258/1، والبحر المحيط 53/3.
(145) ينظر ضرائر الشعر ص 35.
(146) المحتسب 259/1.
(147) الفائق 388/2، والمذكَّر والمؤنَّث للفراء ص 69.
(148) تثقيف اللسان ص 140.
(149) ما تلحن فيه العامَّة ص 131.
(150) المذكَّر والمؤنَّث ص 123، وينظر المذكر والمؤنث للفراء ص 69، والفصيح ص 295، والمذكر والمؤنث للأنباري 371/1، والمخصَّص 127/5، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص 71.
(151) البيت لحاجب بن زرارة في لسان العرب 225/8، وتاج العروس 48/12، وبلا نسبة في مقاييس اللغة 368/3.
(152) ينظر نظم الفرائد ص 56.

(153) المصباح المنير 702/2.
(154) ص 542.
(155) صحيح مسلم 1091/2، ويُنظر صحيح البخاري 161/4.
(156) برواية (هُوَ ذا) في صحيح البخاري 175/3.
(157) ينظر شرح درَّة الغوَّاص ص290.
(158) درة الغوَّاص ص 72.
(159) ينظر الزاهر 266/2.
(160) المذكَّر والمؤنَّث ص242.
(161) ينظر المصدر السابق ص 241، وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 212/1.
(162) تهذيب اللغة 211/6 ، ويُنظر لسان العرب 364/15.
(163) التحرير والتنوير278/16.
(164) مسند أحمد 273/22.
(165) صحيح البخاري 55/8-56.
(166) سنن الترمذي 5/ 676.
(167) الجيم 319/2، وينظر قولٌ آخر في العين 343/7.
(168) صحيح البخاري 89/2-90.
(169) ينظر بحر العوَّام ص 175، وكلام الأخفش في معاني القرآن 461/2.
(170) ينظر كتاب سيبويه 173/3-174، والمقتضب 294/3، والكامل ص292، ، والجنى الداني ص 99.
(171) كتاب سيبويه 175/3، والكامل ص 793، والمفصَّل ص 438 ، وروايته في شرح ديوانه ص 266:

فو اللهِ مَا أدري وإني لحاسِبٌ
بِسَبعٍ رَمينَ الجمرَ أم بِثَمَانِ، وبها يقع الشاهد.

(172) ينظر شواهد التوضيح ص 146 .
(173) ينظر المصدر السابق ص 146،147 ، 148، 177، وتنظر الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 348 وما بعدها.
(174) الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص 351.
(175) مسند أحمد 266/40.
(176) صحيح البخاري 192/4.
(177) الخصائص 370/2.
(178) صحيح مسلم 266/1.
(179) ينظر المدخل إلى تقويم اللسان ص 172.
(180) المصدر السابق ص 173، والرجز بلا نسبة في لسان العرب103/4، والدر المصون 10 /166، وخزانة الأدب 365/7. وينبغي الإشارة إلى أنَّ حذف الياء في بيت الرجز واجب؛ لأنَّ الموضعَ موضع رفعٍ (فثغرها ثمانٍ)، أمَّا الحديثُ فحذف (الياء) منه غير مطَّرِد؛ لأنَّ ذِكْرَ الياءِ في حال النصب لازم (صَلَّى ثمانيَ رَكَعَاتٍ)، وإنمَّا أمكن جمع الشاهدين هنا مع اختلاف نوعي الحذف فيهما لوجود حذف (الياء) فيهما، مع جعل حركة الإعراب على (النون)، وليس تقديرها على (الياء) المحذوفة .
(181) المدخل إلى تقويم اللسان ص 173، والبيت للأعشى في ديوانه ص 279، وأدب الكاتب ص 233، ودرَّة الغوّاص ص 103.
(182) ينظر درَّة الغوَّاص ص 103.
(183) ينظر شرح الكافية الشافية 1674/3، وينظر شرح الرضي على الكافية 298/3
(184) هي قراءة عبدالله بن مسعود، والحسن ، وعبد الوارث ، وهي مرويَّة عن أبي عمرو، ينظر الدر المصون 166/10، وإتحاف فضلاء البشر ص 406، ومعجم القراءات 257/9.
(185) ينظر الدر المصون 166/10.
(186) غريب الحديث للخطابي148/1، والفائق 14/1، والنهاية 20/1.
(187) من كتاب نُسِب إلى علي بن أبي طالب ﷺ ، نصُّه في معاني القرآن للفراء 114/3 : ((وبَلَغَني أَنَّ كِتابَ عليَّ بنَ أَبِي طَالِب رحمه الله كَانَ مكتوبًا: هَذَا كتابٌ من عليّ بنِ أَبُو طَالِبٍ))، وينظر عقود الزبرجد 253/3، ومرقاة المفاتيح 2280/6 ، وفي مسالك الأبصار في ممالك الأقطار لابن فضل الله العمري 226/1-227: ((شهد عتيق بن أبو قحافة، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وكتب علي بن بو طالب وشهد))، و ينظر مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ص 132، ومجلة لغة العرب العراقية مج/4،ج/5 ص 288.
(188) ينظر بحر العوَّام ص 150، وينظر عقود الزبرجد 254/3.
(189) ينظر معاني القرآن للفراء 114/3، و الفائق 14/1، ولسان العرب 13/14.
(190) تأويل مشكل القرآن ص 257.
(191) ينظر معاني القرآن للفراء 184/2، وسرُّ صناعة الإعراب 704/2، ومغني اللبيب ص 166.
(192) قال ابن خالويه: ((حكاه أبو معاذ)) مختصر في شواذ القرآن ص 182، وينظر الدر المصون 143/11، ومعجم القراءات 627/10.
(193) ينظر معاني القرآن للفراء 184/2، وسرُّ صناعة الإعراب 704/2، ومغني اللبيب ص 166.
(194) ينظر النحو الوافي 114/1
(195) النحو الوافي 114/1، هامش (2).
(196) من حديث لأبي موسى الأشعري ﷺ في صحيح البخاري 48/2، وروايته فيه: ((خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النبيُّ ﷺ فَزِعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعةُ ، فأتَى المسجِدَ فصَلَّى بِأطوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وسُجُودٍ رأيتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ).
(197) من حديث حارثة بن وهب ﷺ في صحيح البخاري 197/2، وروايته فيه: ((قَصَرْنَا بِالصَّلاةِ مع النبيِّ ﷺ أكثرَ ما كُنَّا قَطُّ وآمَنُهُ))
(198) بلفظ قريب في مسند أحمد 149/23.
(199) ينظر بحر العوَّام ص 185.
(200) ينظر مغني اللبيب ص 232، وينظر حروف المعاني ص 35-36.
(201) ينظر حروف المعاني ص 35-36 ، وشرح التسهيل 221/2،

وشرح الرضي 169/4، ومغني اللبيب ص 232.

(202) ينظر مغني اللبيب ص 232، وينظر حروف المعاني ص 35-36.

(203) ينظر شرح التسهيل212/2، وشرح الرضي 171/4، والمساعد517/1، وتمهيد القواعد 1981/4، وتعليق الفرائد191/5

(204) شرح الرضي على الكافية 224/3، وينظر شواهد التوضيح ص 248.

(205) ينظر فتح الباري 564/2.

(206) ينظر مغني اللبيب ص 893.

(207) صحيح البخاري 57/9.

(208) مسند أحمد 258/18.

(209) صحيح مسلم 2262/4.

(210) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي 593/4، وزهر الأكم 228/1.

(211) ديوان ابن المعتز ص 110.

(212) صحيح البخاري 25/1.

(213) ينظر شرح درَّة الغوَّاص ص 442،

(214) ينظر كتاب سيبويه 196/2، والمقتضب 239/4، والخصائص 265/1، وارتشاف الضرب 2191/4 ، وظاهرة التعويض ص 88 وما بعدها.

(215) ينظر التفصيل في تفسير هذه الصيغة والخلاف فيها في: الإنصاف 341/1 وما بعدها، واللباب في علل البناء والإعراب 1/ 338، وظاهرة التعويض ص 89 – 90 .

(216) ينظر ارتشاف الضرب 2193/4، والتصريح على التوضيح 224/2، وهمع الهوامع64/2، وحاشية الصبان 217/3-218.

(217) ينظر فتح الباري 507/6، وفيض القدير 127/2.

(218) صحيح مسلم 1932/4.

(219) مسند أحمد 114/28.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم

2- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**؛ لأحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنَّاء (ت 1117 ه)، رواه وصحَّحه وعلَّق عليه: علي محمد الضبَّاع ، بيروت: دار الندوة، 1359هـ .

3- **أدب الكاتب**؛ لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

4- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**؛ لأبي حيَّان الأندلسي(ت 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة، رجب عثمان محمد ، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1 ، 1418 هـ . 1998م .

5- **الأزمنة والأمكنة**؛ لأبي علي المرزوقي الأصفهاني(ت 412هـ)، حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف، ط1، 1332هـ.

6- **أساس البلاغة**؛ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 ه)، بيروت، دار الفكر – 1399هـ 1979م.

7- **أسرار العربية**؛ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، د. ت.

8- **الأشباه والنظائر؛ للخالدين** (أبي بكر محمد ت 380هـ، وأبي عثمان سعيد ت 390أو391 هـ)، تحقيق: السيد محمد يوسف، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، د. ت.

9- **إصلاح المنطق**؛ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت (ت 244 هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط4.

10- **الأصمعيَّات**؛ لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت 216 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط7، 1993.

11- **الأصول في النحو**؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت 316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ط3، 1405هـ – 1988م.

12- **الأغاني**؛ لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي الأصفهاني (ت 356هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة : دار الشعب، 1390هـ – 1970م.

13- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**؛ لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق : مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، دار الكتب المصريَّة، 1996م

14- **الأمالي في لغة العرب**؛ لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت 356هـ) بيروت، دار الكتب العلمية ، 1398هـ 1978م .

15- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**؛ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد بيروت: دار الفكر، د. ت.

16- **إيراد اللآل من إنشاد الضوال، وإرشاد السؤال**؛ لأبي جعفر أحمد بن علي المعروف بابن خاتمة (ت 77هـ)، اعتنى به: بدر العمراني الطنجي، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1428هـ-2007م.

17- **بحرُ العَوَّام في ما أصاب فيه العَوَّام**؛ لابن الحنبليّ رضي الدين ، محمد بن إبراهيم بن يوسف (ت 971هـ)، دراسة وتحقيق شعبان صلاح، القاهرة: دار الثقافة العربيَّة، ط1، 1410هـ – 1990م.

18- **البحر المحيط**؛ لأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ)، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود عوض وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ – 1993م.

19- **بحوث ومقالات في اللغة**؛ لرمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 1408هـ 1988م .

20- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**؛ لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: رمضان عبدالتواب، القاهرة: مطبعة دار الكتب، 1970م.

21- **تاج العروس من جواهر القاموس**؛ للسيِّد محمد مرتضى الحسيني

الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: (مجموعة من المحققين)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة التراث الأدبي.

22- **تأويل مشكل القرآن**؛ لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 267هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ط2، 1393هـ - 1973م.

23- **التبيان في إعراب القرآن**؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربيَّة. د. ت.

24- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**؛ لأبي حفصٍ عمر بن خلف بن مكّي الصقلي(ت 501هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1410هـ-1990م.

25- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**؛ لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي، 1387هـ - 1967م.

26- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**؛ لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: السيِّد الشرقاوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1 1407هـ- 1987م .

27- **تصحيح الفصيح وشرحه**؛ لأبي محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه (ت 347هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1425هـ-2004م

28- **التصريح على التوضيح**؛ لخالد بن عبد الله الأزهري، (ت 905 هـ)، تحقيق :محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط1، 1421هـ - 2000م.

29- **تعقبات الشهاب الخفاجي على الحريري في شرح درة الغوَّاص**؛ مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، (المجلد الثالث عشر، العدد الثاني ديسمبر 2016م).

30- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**؛ لمحمد بدر الدين الدماميني (ت 827هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى، الرياض: مطابع الحميضي، ط2، 1425هـ - 2004م

31- **تقويم اللسان**؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت597هـ)؛ تحقيق: عبدالعزيز مطر، القاهرة ، دار المعارف، ط2.

32- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**؛ لمُحبِّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة وتحقيق: (مجموعة من المحققين)، القاهرة: دار السلام، ط1، 1428هـ.

33- **تهذيب اللغة**؛ لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ) ،تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.

34- التيسير في القراءات السبع؛ لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي ط 2، 1404هـ/ 1984م .

35- **الجامع لأحكام القرآن**؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671 هـ)؛ تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب، 1423هـ - 2003م.

36- **جمهرة اللغة**؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)؛ تحقيق: رمزي منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987م

37- **الجنى الداني في حروف المعاني**؛ للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: طه محسن، العراق:جامعة الموصل ، 1396هـ - 1976م

38- **الجيم**؛ لأبي عمرو الشيباني(ت206هـ)؛ تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1394هـ-1974م.

39- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**؛ لمحمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د. ت

40- **حروف المعاني**؛ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ)؛ تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.

41- **الحماسة**؛ لأبي تمَّام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، الرياض: جامعة بن سعود الإسلامية، 1401هـ-1981م.

42- **حواشي ابنِ بَرّي وابن ظَفَر على دُرَّة الغوَّاص**؛ لأبي محمد عبدالله بن بَرّي المصري (ت 576، أو 582هـ)، ومحمد بن ظفر الصِّقِلِّي (ت 586هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد طه حسانين سلطان، القاهرة: مطبعة الأمانة، 1411هـ.

43- **حول ردّ العامّي إلى الأصل**؛ لمحمد هيثم الخيَّاط ، القاهرة: (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد 89، شعبان 1421هـ- نوفمبر 2000م) .

44- **خزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب**؛ لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1406هـ - 1968م.

45- **الخصائص**؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي د. ت.

46- **خير الكلام في التقصي على اغلاط العَوَام**؛ لعلي بن بالي القسطنطيني (992هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1403هـ-1983م.

47- **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**؛ لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط1، 1414هـ - 1994م .

48- **دُرَّة الغواص في أوهام الخواص**؛ للقاسم بن علي الحريري (ت 516هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.

49- **دلائل الإعجاز**؛ لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 أو 474هـ)، قرأه وعلق عليه: أبوفهر محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط5، 1424هـ - 2004م.

50- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس؛ تحقيق: محمود الرضواني، قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط1، 2110م.
51- **ديوان أميَّة بن أبي الصلت**؛ جمعه وحقَّقه وشرحه سجيع جميل الجبيلي ، بيروت: دار صادر ط1 1998م.
52- **ديوان أبي تمام** بشرح الخطيب التبريزي(ت502هـ)؛ تحقيق: محمد عبده عزَّام، القاهرة: دار المعارف، ط5.
53- **ديوان جرير** (شرح محمد بن إسماعيل الصاوي)؛ القاهرة، المكتبة التجاريَّة الكبرى، د. ت.
54- **ديوان الخنساء** بشرح ثعلب (ت 291هـ)؛ تحقيق: أنور أبو سويلم، عمَّان: دار عمَّار، ط1، 1409هـ- 1988م.
55- **ديوان رؤبة بن العجاج** ؛ اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد، الكويت: دار ابن قتيبة، د.ط، د.ت.
56- **ديوان عنترة**؛ تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، بيروت: المكتب الإسلامي،ط2،1403هـ - 1983م.
57- **ديوان ابن المعتز**؛ تحقيق: كرم البستاني، بيروت: دار صادر: ط1، د. ت.
58- **الردُّ على الزبيدي في لحن العوام**؛ لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت 577هـ)؛ (مخطوط)، مكتبة دير الأسكوريال.
59- **الروض الأُنُف**؛ لأبي القاسم عبد الرحمن الحثعمي السهيلي، تحقيق عبد الله المنشاوي ، القاهرة : دار الحديث ، 1429هـ - 2008م
60- **الزاهر في معاني كلمات النَّاس**؛ لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1 1412هـ - 1992م.
61- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**؛ للحسن اليوسي (ت 1102هـ)، تحقيق: محمد حجي و محمد الأخضر، الدار البيضاء: دار الثقافة، ط1، 1401هـ-1981م.
62- **سرُّ صناعة الأعراب**؛ لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم ، ط1، 1405هـ 1985م.
63- **سنن ابن ماجه**؛ لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني (ت 273هـ)؛ تحقيق: محمَّد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار إحياء الفكر العربي. د. ت.
64- **سنن البيهقي الكبرى**؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ - 2003م.
65- **سنن الترمذي** ؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت 279هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د . ت .
66- **سنن النسائي الكبرى**؛ لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي (ت 303هـ)، تحقيق: عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1 1421هـ-2001م.
67- **شرح التسهيل**؛ لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، تحقيق؛ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة: دار هجر، ط1 1410هـ - 1990م.
68- **شرح دُرَّة الغَوَّاص**؛ لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي(ت 1069هـ)، تحقيق: ميسون عبدالسلام نجيب، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2012م.
69- **شرح ديوان الحماسة**؛ لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي ت 502هـ)، بيروت: عالم الكتب د. ت
70- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، د.ت.
71- **شرح الرضي على الكافية**؛ لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس ، ط2، 1996م.
72- **شرح شعر زهير بن أبي سلمى**؛ (لأبي العباس ثعلب ت 291هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق: مكتبة هارون الرشيد، ط3، 1428هـ-2008م.
73- **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تصحيح محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، بيروت: منشورات دار ومكتبة الحياة، د.ت.
74- **شرح الشواهد**؛ لمحمود بن أحمد العيني (ت 885هـ)، مطبوع بهامش حاشية الصبان.
75- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**؛ لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري (328هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف،ط5، 1993.
76- **شرح الكافية الشافية**؛ لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (672هـ)، تحقيق: عبدالمنعم هريدي،مكَّة المكرمة: جامعة أمِّ القرى، ط1.
77- **شرح المفصل**؛ لموفق الدين يعيش بن علي المعروف بابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، مصر: إدارة الطباعة المنيرية. د. ت
78- **شرح النووي على صحيح مسلم**؛ لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (676هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392م.
79- **شُعَب الإيمان**؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1400هـ
80- **شعر أبي حيَّة النُّمَيري** ؛ جمعه و حقَّقه يحيى الجبوري، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1975م
81- **شعر خُفاف بن ندبة**؛ جمعه وحقَّقه: نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف، 1967م.
82- **الشعر والشعراء**؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ط3، 1421هـ - 2001م.
83- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**؛ لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك؛ تحقيق طه محسن ، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، 1405هـ - 1985م.

84- **الشواهد الحديثيَّة عند نحويي مصر والأندلس** (أطروحة دكتوراه)؛ لسعيد محمد عبد الرب العوادي، جامعة عدن ، كلية التربية ، 1432هـ – 2011م.

85- **الصِّحاح**؛ تاج اللغة وصحاح العربية ؛ لأبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطَّار، بيروت، دار العلم للملايين ، 1407هـ-1987م.

86- **صحيح ابن حبان**؛ لمحمد بن حبان البستي (ت 354هـ)، بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت 739هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة 1318هـ – 1997م.

87- **صحيح البخاري**؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ، مصورة عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1378هـ – 1958م.

88- **صحيح مسلم**؛ لمسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.

89- **ضرائر الشعر**؛ لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، ت تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس، ط2، 1402هـ – 1982م.

90- **الطبقات الكبرى**؛ لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت230هـ)،تحقيق: إحسان عباس بيروت: دار صادر، ط، 1968م

91- **ظاهرة التعويض في النحو العربي**؛ لعبد الله صالح بابعير، المكلَّا: دار حضرموت للطِّباعة والنشر، ط1 ، 2007م .

92- **العقد الفريد**؛ لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي (ت 328هـ)، تحقيق: عبد المجيد الترحيني ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1407هـ – 1987م .

93- **عقود الزبرجد على مسند أحمد**؛ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: سلمان القضاة، بيروت: دار الجيل، 1404هـ – 1994م.

94- **علل النحو**؛ لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1420 – 1999م.

95- **عمدة القاري** شرح صحيح البخاري (المسمى بالعيني على البخاري)؛ لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، بيروت، دار الفكر. د. ت.

96- **العين**؛ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرَّائي ، دار ومكتبة الهلال ، د. ت.

97- **غريب الحديث**؛ لأبي عُبيدٍ القاسم بن سلاَّم الهروي (ت 224هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان، بيروت : دار الكتاب العربي، ط1، 1396م.

98- **فائت الفصيح**؛ لأبي عمرو الزاهد (ت 345هـ)، تحقيق: عبدالعزيز مطر، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، (مستخرج من حولية كلية البنات، العدد التاسع، 1976م).

99- **الفائق في غريب الحديث**؛ لمحمود بن عُمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة ، ط2 ، د. ت.

100- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، قرأ أصله تصحيحاً وتعليقاً عبدالعزيز بن صالح بن باز ، وقام بإخراجه وتحقيقه محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي ، بيروت : دار المعرفة ، د. ت .

101- **الفَرْقُ**؛ لأبي حاتم السجستاني (ت255هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، بغداد: مجلة المجمع العلمي العراقي، (الجزء الأوَّل، المجلد السابع والثلاثون، جمادى الآخرة 1406هـ-آذار 1986م).

102- **الفصيح**؛ لأحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، تحقيق: عاطف مدكور، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

103- **القاموس المحيط**؛ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت: ط 8، 1426هـ – 2005م

104- **الكامل في اللغة والأدب**؛ لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (285هـ)، تحقيق محمد الدالي: بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3 ، 1418هـ – 1997م .

105- **كتاب سيبويه**؛ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م .

106- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**؛ لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوَّض، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ-1998م.

107- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس**؛ لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت 1162هـ)، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاَّش، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط6 ، 1416هـ – 1996م.

108- **ا لكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**؛ لمحمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت 786هـ) بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1356هـ – 1937م.

109- **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري:

– (الجزء الأوَّل تحقيق غازي مختار طليمات، والجزء الثاني تحقيق عبد الإله نبهان) ، بيروت: دار الفكر المعاصر دمشق: دار الفكر، ط1، 1426هـ – 1995م .

110- **لحن العَوَامِّ**؛ لأبي بكر محمد بن حسن الزُّبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: رمضان عبدالتواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 1420هـ-2000م

111- **لسان العرب**؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ)، بيروت: دار صادر ، د. ت.

112- **مجالس ثعلب**؛ لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : دار المعارف ، ط3، 1960م.

113- **مجلة لغة العرب**، بغداد: مطبعة الآداب،(المجلد الرابع، الجزء الخامس، تشرين الثاني 1926م) .

114- **مجمع الأمثال**؛ لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني

(ت 518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة ، د. ت.

115- **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة؛** لمحمد حميد الله، بيروت: دار النفائس، ط5، 1405هـ-1985م.

116- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1420هـ - 1999م.

117- **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**؛ لأبي محمد عبد الخالق بن غالب بن عطيَّة الأندلسي (ت 541هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط1 ، 1423هـ 1993م .

118- **مختصر في شواذ القرآن؛** لابن خالويه (ت 370هـ)، القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.

119- **المُخصَّص؛** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه (ت 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفَّال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1 ، 1417 هـ - 1996م .

120- **المدخل إلى تقويم اللسان؛** لابن هشام اللخمي، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت، دار البشائر، ط1، 1424هـ-2003م.

121- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللُّغوي؛** لرمضان عبد التوَّاب، القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط2 ، 1405هـ - 1985م .

122- **المذكر والمؤنث؛** لأبي بكر بن الأنباري (328هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1419هـ-1999م.

123- **المذكر والمؤنث؛** لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق: حاتم الضامن، دبي: مركز جمعة الماجد، ط1، 1418هـ-1997م.

124- **المذكر والمؤنث؛** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت207هـ)، تحقيق: رمضان عبدالتوَّاب، القاهرة: دار التراث، ط.2

125- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح؛** لعلي بن (سلطان) محمد الملا الهروي القاري(ت 1014هـ)، بيروت: دار الفكر، ط1، 1422هـ - 2002م.

126- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛** لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع د.ت.

127- **المسائل العضديات؛** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي،تحقيق: شيخ الراشد، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية 1986م.

128- **المساعد على تسهيل الفوائد؛** لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1405هـ - 1984م .

129- **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار؛** لشهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري (ت 729هـ)، تحقيق: عبدالله بن يحيى السريحي، أبوظبي: المجمع الثقافي، ط1، 1424هـ-2003م.

130- **المُستَدرَك عل الصحيحين؛** لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ)، تحقيق:محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط1، 1411هـ - 1990م.

131- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت 241هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ - 1995م .

132- **مسند الشهاب؛** لمحمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت 454هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط2، 1407 هـ - 1986م .

133- **مصابيح الجامع؛** لمحمد بن أبي بكر بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت 827هـ)
تحقيق: نور الدين طالب، سوريا: دار النوادر، ط1، 1430هـ - 2009م.

134- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛** لأحمد بن محمد بن علي الفيومي(ت 770هـ)، القاهرة، المطبعة الأميريَّة، ط5 ، 1922م.

135- مصنَّف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنَّف في الأحاديث والآثار)؛ لأبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة (ت 235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.

136- **مصنَّف عبد الرزَّاق** ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ط2 ، 1403هـ.

137- **معاني القرآن؛** صنفه الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي (ت 215هـ)، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1411هـ - 1990م.

138- **معاني القرآن** ؛ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)؛ تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبدالفتاح شلبي، بيروت: دار السرور، د.ت.

139- **معاني القرآن وإعرابه؛** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق عبدالجليل شلبي، القاهرة: دار الحديث، 1424هـ - 2004م.

140- **المعاني الكبير في أبيات المعاني؛** لعبدالله بن مسلم بن قتيبة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405-1984م.

141- **المعجم الأوسط؛** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، القاهرة: دار الحرمين ، 1415هـ.

142- **معجم شواهد العربيَّة؛** لعبد السلام محمد هارون ، مصر : مكتبة الخانجي، ط3، د. ت.

143- **معجم القراءات؛** لعبد اللطيف الخطيب، دمشق: دار سعدين للنشر والتوزيع، ط1، 142هـ - 2002م.

144- **المعجم الكبير**؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم ، ط2 ، 1404هـ - 1983م.

145- **المُعمَّرِين**؛ لأبي حاتم سهل السجستاني، ليدن، مطبعة بريل، 1899م .

146- **المُغرب في ترتيب المُعرب**؛ لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي (ت 61هـ) تحقيق : محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار، حلب : مكتبة أسامة بن زيد، ط1، 1979م

147- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**؛ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، الكويت: السلسلة التراثيَّة، ط1، 1421هـ - 2000م.

148- **المفصَّل في صنعة الإعراب**؛ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: علي أبو ملحم ، بيروت، مكتبة الهلال، ط1، 1993م

149- **المفضليات**؛ للمفضل بن محمد الضبي (ت 164هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ،مصر: دار المعارف، ط10، 1992م.

150- **مقاييس اللغة**؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، 1399هـ - 1979م

151- **المقتضب**؛ لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت .

152- **المقرَّب**؛ لعليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت 669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، ط1، 1392 - 1972م.

153- **الممتع الكبير في التصريف**؛ لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

154- **موطَّأ مالك** لمالك بن أنَسٍ أبي عبد الله الأصبحي (ت 179هـ):

أ- تحقيق محمد مصطفى الأعظمي؛ أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1، 1425هـ - 2004م

ب- برواية محمد بن الحسن؛ تحقيق تقي الدين الندوي، دمشق: دار القلم، ط1، 1413هـ - 1991م.

155- **النحو الوافي**؛ لعباس حسن القاهرة: دار المعارف، ط 8، د. ت.

156- **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت 833 هـ)، أشرف على تصحيحه محمد علي الضبَّاع ، بيروت : دار الكتب العلميَّة، د. ت.

157- **نظم الفوائد**؛ لجمال الدين ابن مالك، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العابد، (مجلة جامعة أمِّ القرى، العدد الثاني، 1409هـ).

158- **النهاية في غريب الحديث والأثر**؛ لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلميَّة ، 1399هـ - 1979

159- **النوادر في اللغة**؛ لسعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن زيد المعروف بأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، بيروت: دار الشروق، ط1، 1981م .

160- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين ، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط1، 1418هـ - 1998م.

مُلحَق (الشواهد الحديثيَّة الواردة في البحث)

م	الحديث	الحكم التخريجي	الحكم الاستعمالي	رقمه في البحث
	الهمزة			
1	**آللهُ أرسَلَكَ..فقال: اللهُمَّ نعم**	صحيح	مطَّردٌ في السماع والقياس	50
2	**أَتَى بالألْفِ دِينارٍ**	صحيح	قليل في السماع	15
3	**أَتَعْلَمُونَ ... قَالُوا : اللَّهُمَّ نَعَمْ**	صحيح	مطَّرِدٌ في السماع والقياس	52
4	**احتَجَّ آدمُ ومُوسَى فقَالَ لهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الذي أَخْرَجَتْكَ خَطِيْئَتُكَ مِنَ الجَنَّةِ ؟**	صحيح	مسموع / غير مطَّردٍ في القياس	41
5	**أَخَذَ الحسَنُ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فِي فَمِه..)**	صحيح	مسموع/غير مطَّرد في القياس	21
6	**اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ**	صحيح	قليل في السماع	34
7	**أَصْبَحَ عِنْدَكُم شَيءٌ تُطْعِمُونِيهِ ؟**	صحيح	مسموع / غير مطَّردٍ في القياس	40
8	**أطولُ صَلاةٍ صلَّيتُها قَطُّ**	صحيح	قليل في السماع	45
9	**أكثرُ ما كُنَّا قطُّ**	صحيح	قليل في السماع	46
10	**ألا أَخبَرتِيها**	مُرسل، وله مايقوّي إسناده	قليل في السماع	28
11	**اللَّهُمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ مُحمَّدٍ**	صحيح	مُطَّردٌ في السماع والقياس	14
12	**أَنْشُدُكَ الله ...قَالَ :اللَّهُمَّ نَعَمْ**	صحيح	مُطَّردٌ في السماع والقياس	51
13	**إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً ...، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ**	صحيح	مسموع/غير مطَّرد في القياس	19
	الباء			
14	**بئس ما جَزَيتِيهَا**	صحيح	قليل في السماع	29
15	بَنَى بها	صحيح	قليل في السماع	7
16	بَنَى بي	صحيح	قليل في السماع	8

م	الحديث	الحكم التخريجي	الحكم الاستعمالي	رقمه في البحث
	الحاء			
17	**حتَّى إنَّ بَعضَهُم لَيَكَادُ أن يَنقَلِبَ**	**صحيح**	قليل في السماع/غير مطَّرد في القياس	**3**
	الخاء			
18	**خُلِقَتِ المَرأَةُ مِن ضِلَعٍ عَوجاءَ**	**صحيح**	مطَّرد في السماع والقياس	**33**
	الدال			
19	**دَعَوْتُ المسْلِمِينَ ...صَبِيحَةَ يَنَى بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ**	**صحيح**	قليل في السماع	**10**
	السين			
20	**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ تَعَالى ...إمامٌ عَدْلٌ**	**صحيح**	مسموع على معنى المبالغة أو حذف المضاف	**27**
	العين			
21	**عَصَرتِيه**	**صحيح**	قليل في السماع	**30**
	الغين			
22	**غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لاَ يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمْ يَبْنِ بِهَا**	**صحيح**	قليل في السماع	**9**
	الفاء			
23	**فإذا اقتَرَبَ ارتفعوا حتَّى كَادُوا أن يَخرُجُوا**	صحيح	قليل في السماع/غير مطَّرد في القياس	**2**
24	**فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا**	صحيح	قليل في السماع	**50**
25	**فانطَلَقَ أوسعَ جملٍ رِكِبتُهُ قَطُّ**	صحيح	قليل في السماع	47
26	**فَتَشْكُرُ عَنهُ كَأحْسَنِ مَا تَشْكُرُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ النَّبَاتِ أصَابَتْهُ قَطُّ**	حسن	قليل في السماع	49
27	**فَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَتْبَعُهُ، فَقَالَ: هُوَ ذَا مُضْطَجِعٌ فِي الجِدَارِ**	صحيح	مسموع/غير مطَّرد في القياس	37
28	**فَصلَّى ثمانَ رَكَعاتٍ**	صحيح	قليل في السماع/غير مطَّرد في القياس	42
29	**فَقَرأَ بالعَشْرِ آيَاتٍ**	صحيح	شاذٌّ في السماع والقياس	16

م	الحديث	الحكم التخريجي	الحكم الاستعمالي	رقمه في البحث
30	**فَكَانَ الرَّجُلُ يُفتَنُ في دِينِه إمَّا يقتُلُوه ، وإمَّا يُوثِقُوهُ**	**صحيح**	قليل في السماع /غير مُطَّرد في القياس	13
	القاف			
31	**قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:مَا فَعَلَ الجَمَلُ؟ قُلْتُ: هُوَ ذَا**	**صحيح**	مسموع/غير مطَّرد في القياس	36
32	**قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ... قَالَ: هُوَ ذَا**	**حسن**	مسموع/غير مطَّرد في القياس	38
	الكاف			
33	**كَادَ أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلتِ أنْ يُسْلِمَ**	صحيح	قليل في السماع/غير مطَّرد في القياس	4
34	**كادَ الفقرُ أن يكونَ كُفرًا، وكادَ الحسدُ أن يَغلِبَ القَدرَ**	ضعيف	قليل في السماع/غير مطَّرد في القياس	1
35	**كَتَبَ عليٌّ بنُ أبو طَالبٍ**	لم أقف على تخريجه	قليل في السماع/غير مطَّرد في القياس	44
36	**كُنتُ أتَعرَّقُ العَرَقَ ... فَيضَعُ فَمَهُ حَيثُ كَانَ فَمِي**	صحيح	مسموع/غير مطَّرد في القياس	20
	اللام			
37	**لا تَدخُلوا الجَنَّةَ حتى تُؤمِنوا، ولا تُؤمِنُوا حتَّى تَحابُّوا**	صحيح	قليل في السماع /غير مُطَّرد في القياس	11
38	**لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أطيبُ عِندَ اللهِ مِن المِسْكِ**	صحيح	مسموع/غير مطَّرد في القياس	17
39	**لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدر...**	صحيح	مسموع على غير معنى التوقُّع لمرجوٍّ أو لمخوف	5
40	لَو رَاجَعتِيه	صحيح	قليل في السماع	31
41	**لَيْتَ فِي فَمِ الذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الإمَامِ حَجَرًا**	لم أقف على حكمه	مسموع/غير مطَّرد في القياس	22
	الميم			
42	**مَا وَلِيَ أحَدٌ إلاَّ حَامَى على قَرَابِتِهِ**	غريب الحديث	مسموع على معنى المبالغة، أو حذف المضاف	24

م	الحديث	الحكم التخريجي	الحكم الاستعمالي	رقمه في البحث
43	**مَنْ صَلَّى ... فَهِيَ خِدَاجٌ**	صحيح	مسموع على معنى المبالغة، أو حذف المضاف	25
44	**مِن مُحمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إلى المُهاجِرِ بنِ أبو أُميَّةَ**	غريب الحديث	قليل في السماع/غير مطَّرد في القياس	43
	الهاء			
45	**هَلْ بَقِيَ أحَدٌ مِن قَرَابَتِهَا**		مسموع على معنى المبالغة، أو حذف المضاف	23
46	**هُوَ ذَاكُم**	صحيح	مسموع/غير مطَّرد في القياس	35
	الواو			
47	**والذي نَفْسي بيَدِه لَتَضرِبُوه إذا صَدَقَكُم ، وتَتْرُكُوه إذا كَذَبَكُم**	صحيح	قليل في السماع /غير مُطَّرد في القياس	12
48	**واللهِ لا نُعطيكَاهُنَّ**	صحيح	قليل في السماع	32
49	**وإذَا حَولَ الرجلِ مِنْ أكثَرِ وِلدَانٍ رأيتُهُم قَطُّ**	صحيح	قليل في السماع	48
50	**وإن زنى وإن سَرَقَ**	صحيح	مسموع / غير مطَّردٍ في القياس	39
51	**وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ**	صحيح	مسموع على معنى المبالغة، أو حذف المضاف	26
52	**وَإِنّي لَأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَد خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي**	ضعيف	مسموع/غير مطَّرد في القياس	18
	الياء			
53	**يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلاَئكَةٌ بِاللَّيلِ وَ مَلاَئكَةٌ بِالنَّهَارِ**	صحيح	مسموع/ غير مطَّرد في القياس	6

Syntactic Prophetic Hadith Evidences In the linguistic correcting Books

Saeed Mohammed Abdulrabb Al- awaadi

Abstract

In this study, the researcher has gathered a lot of the syntactic prophetic hadith evidences in the ancient linguistic correcting books, and he concluded that those references had depended upon the prophetic tradition in the orientation of some syntactic problems which syntacticians consider rare or irregular as what is seen in the problem of '?an' in the predicate of 'kaada' , the occurrence of the partical ' la`ala' (perhaps), with the past form of verb, making the verb bana means ` build ` transitive by the use of the letter ba, the retention of the letter (meem) of the word 'fam' (means mouth) ` when it is appended , the permissibility of the expression (hu tha gheir) ` this is another ` preceded by the word ha `here` and the process of saying. Not only this but the prophetic evidence is also the unique evidence that support some problems which we hardly find outside the realm of hadith such as the occurrence of the word 'qatt' (means never) in the affirmative speech, appending of the definite noun with the definite article 'al' (means the)` with the indefinite noun , and the process of making the word 'dhela' (means rib) , masculine.

The total number of such evidences is twenty-five in addition to other twenty-eight evidences which reinforce the former cited twenty-five ones and enhance our deduction depending on them.